

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون



٦٤ الجلسة العامة

الاثنين، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦

١٠/٠٠ الساعة

نيويورك

السيد غزالى اسماعيل (ماليزيا)

الرئيس:

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠

الوقت الصعب حيث أصبح الملايين من مواطنينا بدون سكن أو غذاء أو مأوى أو مساعدة طبية كافية.

الفيضانات في هندوراس

وتشير آخر المعلومات الواردة من العاصمة إلى أن عدد الذين تضرروا في الجزء الشمالي من البلاد، وهو أكثر المناطق تضرراً، يصل إلى ٥٥٠٠٠ شخص، أي ما مجموعه ٦٠٠٠ أسرة على الأقل. وبلغنا أيضاً أن ١٢ هكتار من التخليل الأفريقي قد دمرت، كما دمرت أيضاً مساحات قدرها ٣٧٩ ١ مانزانانا من الذرة والسرغوم، و ١٥٩ مانزانانا من الأرز و ٥٢ مانزانانا من الموز والبن. وسيكون لهذا أثر سلبي كبير، يصل إلى ملايين الدولارات، على قطاع الصادرات في الاقتصاد الوطني.

وقد لحق ضرر كبير أيضاً بالبني الأساسية للطرق الرئيسية والثانوية يبلغ ٤٠ مليون "المبيرا"، أي حوالي ثلاثة ملايين دولار. وأضعفت الجسور، وأصبح الجزء الشمالي من البلاد معزولاً تقريباً عن بقية أراضي البلاد. وتفيد التقارير أنه دمر ٦٠٠٠ مسكن وتوفي ١٠أشخاص في الساعات الأولى من الإعصار. وتضررت ست مقاطعات تقع جميعها في منطقة المحيط

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود، بالنيابة عن جميع أعضاء الجمعية، أن أعرب عن تعاطفنا العميق مع حكومة هندوراس وشعبها للخسائر المفجعة بالأرواح وللأضرار المادية الفادحة التي أسفرت عنها الفيضانات التي حدثت مؤخراً.

وسمحوا لي أيضاً أن أعرب عن الأمل في أن يبدي المجتمع الدولي تضامنه وأن يستجيب على الفور وبسخاء لأي طلب لتقديم المساعدة.

السيد مارتينيز بلانكو (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يرغب وقد هندوراس في انتهاز هذه الفرصة ليقدم في هذه الجلسة العامة للجمعية العامة تقريراً موجزاً عن الحالة الإنسانية في بلدنا الناتجة عن الفيضانات التي تسببت بها الإعصار ماركو أثناء مروره فوق أراضي هندوراس في الأيام الأخيرة. ونود مناشدة حكومات العالم الصديقة العمل معنا في هذا

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطاب الملقة بالعربية والترجمات الشفوية للخطاب الملقة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطاب الأصلي. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعنى خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178

نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

تعزيز منظومة الأمم المتحدة مقاطعة التي يتكون منها بلدنا.

السيد ويستومورتي (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أخبرنا ممثل هندوراس الدائم للتو عن مدى خطورة الحالة التي نشأت عن الإعصار في بلده، بما في ذلك الخسائر البشرية والضرر المادي. واسمحوا لي، بالنيابة عن وفدي، أن أعرب عن تعاطفي العميق مع شعب حكومة هندوراس. وإنني أنضم إليكم، يا سيادة الرئيس، في الإعراب عن التعاطف مع حكومة وشعب هندوراس، والأمل في أن يتمكنا في النهاية من حل المشاكل والقضايا، التي نشأت عن الإعصار، بمساعدة وعون المجتمع الدولي.

لقد نظرت اندونيسيا دائمًا إلى المساعي الرامية إلى تعزيز منظومة الأمم المتحدة على أنها عملية إصلاح مستمرة تهدف إلى زيادة قدرة المنظمة على القيام بالدور المناط بها، كما نص عليه الميثاق، ويرجى منها أن تساعد المنظمة على العمل بكفاءة أكبر من خلال عملية إعادة تكييف واعية لها كلها وأساليب عملها، اللذين ينظر إليهما بصورة عامة على أنهما معوّقان لأدائها الفعال. فقدرة الأمم المتحدة على السعي لتحقيق هذه الأهداف ينبغي تعزيزها لا إضعافها، وينبغي أن تكون مبادئ العمل دائمًا هي الشفافية وتكافؤ الفرص والديمقراطية ومشاركة جميع الدول الأعضاء مشاركة كاملة.

والإصلاحات في ميادين الإدارة أو التنظيم أو العملية الحكومية الدولية، يجب أن يُضطلع بها بموافقة ومشاركة تامتين من البلدان النامية، التي تشكل أغلبية أعضاء المنظمة. وبالتالي، أصبح محتماً إنعاش هذه المؤسسة الدولية من خلال عملية إعادة تشكيل شاملة لتجهزتها ووظائفها الرئيسية. ومما له أهمية محورية أن تعمل الجمعية العامة، وهي أعلى جهاز للتداول وصنع القرارات في منظومة الأمم المتحدة، بكفاءة، مركزة بصورة خاصة على القضايا الرئيسية ذات الأهمية السياسية. ونحن نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن تعزيز دور الجمعية العامة شرط أساسي لعملية الإنعاش الجارية.

وقد أعلنت وزارة الصحة والمساعدة الاجتماعية حالة الطوارئ الصحية في الشمال خوفاً من انتشار أمراض الجهاز التنفسى والأمراض الجلدية والمعوية المستوطنة، مثل الكوليرا والمalaria وحمى الدنجي وغيرها. ونشرت بقلق خاص إزاء حالة الأطفال، الذين بدأت تظهر عليهم مشاكل التهابات جلدية. وقد أعلن رئيس الجمهورية حالة الطوارئ في المنطقة.

وقد شكلت حكومة هندوراس لجنة مشتركة بين الوكالات من ممثلي عدة وزارات ستعمل مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في تنسيق وتوزيع جميع المساعدات الإنسانية المتلقاة. وقد أنشئت السلطة التنفيذية صندوق طوارئ لمساعدة ضحايا هذه الكارثة برصيد يبلغ حوالي ٧٠ مليون لمبيراً، أي ما يعادل ٥,٦ مليون دولار، وخصص الكونغرس الوطني ٢,٥ مليون دولار للأغراض ذاتها.

بيد أن الحالة خطيرة وتستدعي تقديم مساعدة إنسانية لتغطية العجز في السكن والغذاء والدواء والمواصلات، وإعادة توطين المتضررين. إضافة إلى ذلك، من الملح العمل بفعالية على إنقاذ آلاف الأسر التي لا تزال معرضة للخطر لأن مياه الفيضانات لن تبدأ بالانخفاض إلا بعد ثلاثة أيام.

ونود اغتنام هذه الفرصة لنشكر حكومات جميع الدول الشقيقة التي أعربت بالفعل عن تضامنها مع الأسر الهندورية، التي تضررت من الفيضانات في بلدي، في معاianاتها ومحنتها. ونتقدم بخالص شكرنا أيضاً لمختلف المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية وهيئات الأمم المتحدة. وفي نفس الوقت نناشد المجتمع الدولي تقديم الدعم لنا في وقت الحاجة هذا، وذلك بمساعدتنا، بأفضل طريقة يراها، لتخفيض وتلبية احتياجات المتضررين من هذه الكارثة الفظيعة وغير المتوقعة. ويشعر بلدي وشعب هندوراس بالفعل بامتنان عميق له.

وبالنسبة لهيكل اللجان الرئيسية والهيئات الفرعية، يجد وفد بلدي أن يؤكد من جديد معارضته للآراء التي أعرب عنها عدد من الوفود بالدعوة إلى دمج اللجنة الأولى مع هيئة نزع السلاح. ونرى أن كلاً منها تؤديدوراً مميزاً ويجب أن تواصل أداؤه. فتقليد إجراء المناقشات في اللجنة الأولى يتبع التعبير عن موقف الدول الأعضاء وتوضيح المسائل قيد النظر، مما يؤدي إلى اعتماد مشاريع القرارات. أما ولاية هيئة نزع السلاح فهي توفير قوة دفع للتفاوض عن طريق صياغة الاقتراحات والتوصيات. وفضلاً عن ذلك، فإن فائدة الهيئة تتجلّى في جدول أعمالها، فهو شديد التركيز ومنحصر في بنود محددة. كما أن للأطراف غير الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح فرصة المشاركة في أعمال الهيئة. وبالنظر إلى هذه العوامل الهامة، فإنه يجب أن تواصل الهيئة الاجتماع سنوياً والإسهام في ترسیخ النهج المتعدد الأطراف في معالجة قضايا نزع السلاح.

وبالمثل، فإن لدى وفد بلدي تحفظات على اقتراح دمج اللجنة الأولى مع لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنتهاء الاستعمار. فكل منها تعالج مجموعة معينة من القضايا. فاللجنة الأولى تركز اهتمامها على طائفة واسعة النطاق من مسائل الأمن ونزع السلاح واكتسبت خبرة فيها. وقد ثبتت فائدة معالجة كل من الأمن ونزع السلاح في محفل واحد، كما ثبتت فائدة التوازي وتنسيق التدابير في كل من هذين المجالين. وينبغي للجنة الأولى أن تواصل معالجتها لمسائل الأمن ونزع السلاح، دون أن تدرج في جدول أعمالها بنود تعالجها من قبل بانتظام وكفاءة لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنتهاء الاستعمار.

ومكتب رئيس الجمعية العامة هو نقطة ارتكاز جوهيرية للتفاعل - في إطار منظومة الأمم المتحدة - لكل أعضاء المنظمة، إلا أن إمكانيات ذلك المكتب لم تستخدم الاستخدام الكامل بعد. وبالتالي يجب الاستمرار في تعزيزه، وذلك خاصة بتشجيع قيامه بدور رئيسي وبإضفاء طابع مؤسسي على مشاوراته مع رؤساء الهيئات الأخرى، ولا سيما رئيس مجلس الأمن، حرصاً على ترسیخ الديمقراطية والمساءلة.

وفي هذا الصدد، لاحظ الأمين العام بكل حق، في بيانه إلى الفريق العامل في آذار/مارس الماضي، أن تحدي الإصلاح أمر سياسي أساساً ويجب أن تحركه اعتبارات موضوعية لا إجرائية. ودعا أيضاً إلى اعتماد هيكل وطرق تتماشى مع المناخ العالمي الجديد وأولوياته.

ويجد وفد اندونيسيا أن يؤكد من جديد التزامه بالعملية الحالية لتبسيط وترشيد هيكل الجمعية العامة وطرق عملها، مما يؤدي إلى المزيد من الكفاءة والفعالية. ومع ذلك، فمن الضروري أن تأخذ في الحسبان أنه عند معالجة هذه المسألة في الفريق العامل، يجب أن يكون الهدف هو تعزيز دور الجمعية داخل الأمم المتحدة. وفضلاً عن ذلك، يجب أن تجرى عملية الإصلاح حسبما تسوغه وقائع كل حالة وذلك دون أي تقليل من شأن الأهمية السياسية لمسائل قيد النظر أو حق الدول الأعضاء في الإبقاء على بنود جدول الأعمال أو في اقتراح بنود جديدة.

والتقدم الذي حققه حتى الآن الفريق العامل رفع المستوى المفتوح بباب العضوية في إعادة تنسيط دور الجمعية، وبخاصة في سياق إعادة تنظيم اللجان الرئيسية والبنود المدرجة في جدول أعمالها، ووضع النظام الداخلي المقترن في صورته النهائية، وتخفيض عدد التقارير التي تطلب من الأمين العام، هذا التقدم كان بطيئاً للغاية. ومع ذلك، فقد أرسى أساساً متيناً للمساعي التي نبذلها في المستقبل.

وقد أدى بالفعل تجميع بعض البنود المدرجة في جدول الأعمال إلى نتائج ملموسة في بعض اللجان الرئيسية، وأصبح منذ ذلك الوقت ممارسة معمولاً بها. وقد أثبت قيمته من حيث إزالة الازدواج الذي لا داعي له والتکاليف غير الضرورية، دون ترك آثار سلبية على حسن أداء اللجان المعنية لعملها. ويتصور وفد بلدي أيضاً أنه يمكن للفريق العامل أن ينظر في مسألة تجميع البنود المتشابهة في الجلسات العامة. وهناك من بنود جدول الأعمال ما يمكن تجميجه معاً، مثل بنود التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المختلفة.

والتقدير بأسلوبه وفحواه يرسى سوابق لها قيمتها. فهو يبين المواقف الإيجابية والتعاونية التي سادت أثناء عمل الفريق. والاعتراف الواضح بالتقدم المحرز يشهد على الانفتاح الذي اتسمت به طرق عمل الفريق. وهو دليل على أن الإشراك والعضووية المفتوحة يمكن أن ينجحا. وعلاوة على ذلك، فإنه يمكن أن يعزز لدى الأعضاء الاستعداد لمعالجة أصعب المسائل وأكثرها تعقيدا.

ونحن مقتنيون أنه يمكننا أن نعيد تشكيل مستقبل المنظمة، إلا أن ذلك لن يتأتى إلا إذا عملنا بطريقة تتسم بالانفتاح والأمانة والإشراك والتعاون. وفي هذا الصدد، نعتقد أن الطريقة التي أدار بها هذا الفريق العامل أعماله هي إحدى منجزاته الرئيسية.

وأود أن أنتقل الآن إلى المرفق الثاني للتقرير، وهو أحد ورقة عمل للفريق. فالصراحة والانفتاح اللذان أظهرهما الفريق العامل بإيقافه هذه الورقة بأكملها بالتقرير مما دليل إضافي على استعداد أعضاء الفريق لاتباع نهج استشاري وطرق عمل متقدمة. فالورقة الواردة في المرفق الثاني لا تضم المواضيع والأفكار التي تقارب الآراء بشأنها فحسب، بل أيضاً الأفكار التي لم يتحقق بشأنها نفس القدر من التقارب.

واستعداد الأعضاء لإبقاء كل هذه الأفكار في ورقة عمل الفريق يدل أولاً، على أنه لا يمكن الانتهاء من اتخاذ القرارات بشأن الكثير من هذه الأفكار المعقدة والبعيدة الآخر، خلال فترة الأسبوع القليلة المتاحة لاجتماعات الفريق في عام ١٩٩٦. ويعبر ثانياً عن الواقع السياسي الذي يمكن تفهمه والذي مؤداته أن أية نتيجة نهاية لعمل الفريق ستتحتوي على بعض الأفكار أو المكونات الفردية التي لن يرتاح لها تماماً كل الأعضاء، إلا أنها ستتشكل في مجموعها كلاً واحداً يمكن أن يوافق عليه الجميع.

وعندما يبدأ الفريق النظر في ورقة عمله مرة أخرى، سيكون من المهم بالنسبة له أن يصر على عدم العودة إلى المناقشة التفصيلية للمفاهيم التي تقارب الآراء بشأنها. ومن الواضح أنه ستظل هناك حاجة إلى شيء من الصياغة. ولكن علينا أن نحافظ على الزخم

وختاماً، يود وفد بلدي أن يعرب عن تأييده لوصيات الفريق العامل رفع المستوى المفتوح بباب العضوية الداعية، ضمن جملة أمور، إلى استمراره في عمله وفقاً للولاية الواردة في القرار ٤٩/٤٢. وفي هذا الصدد، نرى أن المرفق الثاني للتقرير الفريق العامل يمكن أن يشكل الأساس الذي تقوم عليه أعمالنا الجديدة أثناء الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة.

السيد باولز (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أود أن أضم صوت نيوزيلندا إلى تعابير الموسامة المقدمة إلى هندوراس، حكومة وشعباً ونحن نتعاطف معها في وقت الحاجة هذا.

وكما يعلم الأعضاء، شاركت نيوزيلندا مشاركة شطة في عمل الفريق العامل رفع المستوى المفتوح بباب العضوية المعنى بتعزيز منظومة الأمم المتحدة من خلال الدور الذي اضطلع به سلفي، السفير كيتينغ، بوصفه نائباً مشاركاً لرئيس الفريق. ونود أن نفتئم هذه الفرصة لترحب بتعيين السفير ليان، ممثل الترويج، لمنصب النائب المشارك لرئيس الفريق هذا، ولنتعهد له، كما نتعهد بطبيعة الحال للسفير شاه، بدعمنا الكامل.

وبينما تتناول الجمعية هذا البند في دورتها الحادية والخمسين، نعتقد أن من الضروري أن نذكر فيما حققه الفريق فعلاً وأن نشخص بأبصارنا إلى ما بقي علينا عمله وما يمكن تحقيقه عملياً لتعزيز منظومة الأمم المتحدة وتدعمها.

وأود أن أبدأ بالنظر في تقرير الفريق العامل (A/50/24) الذي قدم في نهاية الدورة الخمسين. ويسجل هذا التقرير التقدم المحرز في عمل الفريق. ونعتقد أن التقرير كثيل بتبييد شكوك معظم المتشككين فيه. ففريق التعزيز قد أرسى معلماً هاماً للغاية في طريق جهود الدول الأعضاء من أجل تعزيز المنظمة وتجدد حيويتها. وقد سجل بداية الاستجابة للأعمال والمثل العليا التي أعرب عنها كل هذا العدد الكبير من المتكلمين في الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء المنظمة.

محددة في هذا الشأن. وينبغي للجمعية العامة أن تأخذ علما بهذه الحقيقة، وتطلب من الفريق أن يواصل التماس توافق الآراء حول هذه القضية. ونيوزيلندا مقتنة بأن استحداث آليات تحقق التفاعل بين المنظمات غير الحكومية ومنظومة الأمم المتحدة دون أن تغير من طبيعتها الأساسية كمنظمة حكومية دولية، وتکفل الشفافية للجمعية العامة ولجانها وتتوفر الوصول الكافي للجهات الفاعلة في المجتمع المدني، أمر سيكون حيويا لسلامة المنظمة ومصداقيتها في المستقبل.

وفي إطار موضوع الأمانة العامة كان هناك اتفاق واضح في الفريق على أن الهيكل الحالي للإدارة العليا في الأمانة المتسم بكثرة عدد وكلاء الأمين العام، هيكل غير مرضي. فهو يتعارض مع الرغبة في زيادة الكفاءة التنظيمية. والمرفق الثاني من التقرير يتباو布 مع بعض الأفكار الأولية التي طرحتها الأمين العام وتشاطرها مع الفريق في آذار/مارس. وهو يوّز بأن يقوم الأمين العام باستعراض مهام وإعداد وكلاء الأمين العام والأمناء العامين المساعدين والممثلين الخاصين للأمين العام، بغية تبسيط الهيكل وإضفاء مزيد من الشفافية على خطوط السلطة وصنع القرار والمساءلة.

ويوّز أيضاً بأن أفضل ما يخدم الأمانة هو وجود هيكل هرمي يتميز بوجود فريق صغير للإدارة العليا تابع رأساً للأمين العام. ووجود هذا الفريق لا يعني إنشاء طبقة جديدة من فئات الإدارية، بل هو سبأّي نتيجة الإصلاحات في فئة وكلاء الأمين العام، على أن يكون إنشاء هذا الفريق الإداري مقترباً بتشكيل مجموعات جديدة متراكمة وشفافة من الإدارات يشرف على كل منها عضو من أعضاء فريق الإدارة العليا. وقد انتقى الفريق العامل أيضاً بعض الأفكار التي أثارها الأمين العام في آذار/مارس، ودرسها بالتفصيل. ونعتقد أن هذا النوع من التفاعل بين الأمين العام والأكاديمية الحكومية الدولية بناءً ودينامي في نفس الوقت. ونرى أن الأوان قد آن لتلقي مزيد من الأفكار المحددة المتماشية مع هذا الاتجاه، من الأمين العام الذي هو، بوصفه المسؤول الإداري الأول للمنظمة، صاحب الحق والسلطة في إجراء التغييرات الهيكيلية الازمة، لا في الإدارة العليا وحدها، وإنما أيضاً في المجموعات

فيما يتعلق بالمضمون، وأن نتحرك قدمًا وأن نسعى لإيجاد التقارب حول المسائل الرئيسية المتعلقة.

لقد تناول الفريق حتى الآن مجالين رئيسيين من مجالات المناقشة: الجمعية العامة والأمانة العامة. وبعض المواضيع التي نوقشت تحت هذين العنوانين تتناول بالضرورة. وأود أن أبرز بعض الأفكار التي أعطيت اهتماماً كبيراً أثناء المناقشة التي جرت في الفريق، والتي نعتقد أنها، في حالة تنفيذها، ستترك أثراً هاماً ومفيداً لدى المنظمة. وأود أيضاً أن اقترح المجالات التي من المنطقي أن يحرز فيها الفريق تقدماً في عمله عندما يشرع في النظر في مسائل أخرى.

في إطار موضوع الجمعية العامة، تعرف الفريق على الحاجة إلى وجود علاقة أكثر تفاعلاً بين الجمعية العامة والأجهزة الأخرى في الأمم المتحدة عموماً، ومجلس الأمن على وجه الخصوص. إن دور الجلسات العامة باعتبارها المحفل الرئيسي الذي يمكن فيه لجميع الأعضاء أن يناقشوا القضايا التي تهم المجتمع الدولي، يتسم تماماً مع روح الميثاق. وآلية المشاورات غير الرسمية الوارد ذكرها في المرفق الثاني سوف تساعد على تنشيط المناقشة مرة أخرى في الجلسات العامة بشأن البند الأساسي.

والمسألة الأخرى التي نوقشت تحت عنوان الجمعية العامة والتي لا يمكن تجاهلها إذا كنا نسعى إلى بناء منظمة قادرة على أن تنمو وتتعزز في عالمنا المعاصر، هي مسألة علاقة الجمعية، بل الواقع علاقتها بـ مجلس الأمم المتحدة بأسرها، بالمجموعة الآخذة في التزايد من المنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات الفاعلة التي يشملها مصطلح "المجتمع المدني". وقد أوصى المقرر ٢٩٧/١٩٩٦ الذي اتخذه مؤخراً المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن تقوم الجمعية العامة بدراسة واستعراض مسألة اشراك المنظمات غير الحكومية في العمل الأوسع الذي تضطلع به المنظمة فيما يتتجاوز نطاق المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد سبق مناقشة هذه المسألة وغيرها من المسائل ذات الصلة بشيء من التفصيل في فريق التعزيز، والمرفق الثاني من تقرير هذا الفريق يحوي أفكاراً

وعندئذ، ينبغي لآلية الاتساع الحكومية الدولية، بعد أن تحدد أولوياتها، أن تركز على تقييم ما أجزته الأمانة بالموارد التي خصصت لها. والجزء الأساسي من عملية التقييم هذه، هو أن تقوم كل لجنة من اللجان الرئيسية بتقييم ناتج إدارات وشعب الأمانة، كل فيما يخصها من مجالات العمل.

ومع ذلك، قد يكون من الضروري، وبالذات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، أن تذهب إلى ما هو أبعد من مجرد استعراض الطريقة التي تتفاعل بها الآلية الحكومية الدولية مع الأمانة العامة. ويبدو أنه لا مفر من إصلاح وتعزيز هيكل الآلية الحكومية الدولية ذاتها. بالتقسيم الحالي للعمل بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه واللجنة الثانية واللجنة الثالثة، ليس بالكافأة المطلوبة، وغير فعال في أكثر الأحيان، بل هو يؤدي في بعض الأحيان إلى نتائج عكسية. ونرى أن الحجة التي تدعوا إلى إجراء إصلاح جذري للهيئات الاقتصادية والاجتماعية حجة قوية، وهذا بالتحديد لأن دولاً كثيرة جداً تضع البرامج الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية للمنظمة في قمة أولوياتها بالنسبة للأمم المتحدة. وأقول هذا على سبيل الإشارة إلى المجالات التي يتعين علينا، نحن الدول الأعضاء في الجمعية العامة، أن نوجه إليها انتباها.

والقرار ٢٢٧/٥٠، ضرب لنا مثالاً مفيدة في هذا الصدد، بإحالته طائفة أشمل من المسائل المؤسسية لفريق التعزيز للنظر فيها. وقد يكون هذا محققاً للكفاءة لأسباب مختلفة. ولكن القضية الأعم تتعلق بمسألة تنظيمية مباشرة، وهي المشكلة التي تواجهها الوفود، في هذا الوقت الذي تعطى فيه الأولوية القصوى لجدول أعمال الإصلاح برمتها في سعيها إلى تركيز انتباها وطاقاتها على ما لا يقل عن خمسة أفرقة عاملة رفيعة المستوى تابعة للجمعية العامة. وعلىينا الآن أن نبدأ التفكير بإمعان فيما إذا كان مصيبيين في إنفاق وقتنا وموارينا على كل هذا العدد من الأفرقة العاملة.

وربما كان بإمكاننا، ما دمنا حريصين على عدم السماح لأفرقة بالتدخل في مجال عمل أفرقة أخرى، أن ننكر في تخفيض عدد الأفرقة العاملة. وعمل بعض هذه الأفرقة العاملة يتسم بطابع أقل استعجالاً.

الإدارية التي سيعمل كل منها تحت اشراف أحد أعضاء هذه الإدارة العليا.

وقد بات واضحأ أثناء عمل الفريق أن أحد التحديات الكبرى التي تواجه الدول الأعضاء هو كيفية التعامل بشكل فعال مع الواقع أن المنظمة ككل وفرعها التنفيذي - أي الأمانة العامة - لا يمكن إصلاح أحد هما وتعزيزه بمفرده عن الآخر؛ وأنه لا بد من معالجة أمر العملية الحكومية الدولية ككل، بعدد هيئاتها وهيكلها والعلاقات المتبدلة بين أحاجزتها.

ونحن كدول أعضاء، ما زلنا نسخر قدراً غير مناسب وغير فعال من الجهد في اشرافنا على الأمانة بطريقة تنطوي على تدخل بالغ وتضييع الوقت. وهذا يتجلّى أكثر ما يتجلّى في الإفراط في معالجة كل صغيرة وكبيرة من مدخلات عملية الميزانية. وهذه المعالجة المفرطة للجزئيات هي أكبر قيد تواجهه الدول الأعضاء والأمين العام على حد سواء في أية محاولة لتحسين أداء الأمانة والتوصيل إلى تعزيز حقيقي لقدرتها على تقديم خدمات عالية النوعية. ونحن بحاجة إلى تحقيق توازن يكفل الإشراف الحكومي الدولي الفعال، ويبعد في الوقت ذاته عن الإدارة المتحكمة في الجزئيات، حتى تتاح للأمانة الحرية في إدارة مواردها بكفاءة - وهذا يتضمن حريتها في أن تقرر كيف توزع الوظائف. وهذا مما يسمح للدول الأعضاء بأن ترتكز جهودها على وضع سياسة عامة ومبادئ ارشادية مالية على نحو يوفر للأمانة المرونة التنظيمية التي تمكّنا من المضي بأقصى درجة من الكفاءة في تنفيذ الولايات والألوية التي تحدّدها الدول الأعضاء في عملية صنع القرار التي هي عملية سياسية.

وينبغي للدول الأعضاء، من خلال عملية الميزانية، أن تحدد، على المستوى "الكلي" المبالغ التي ينبغي تخصيصها لكل مجال من مجالات الأنشطة الرئيسية. ولا ينبغي السماح للأمانة بنقل الاعتمادات فيما بين هذه المجالات، ولكن ينبغي أن تتاح لها حرية تخصيص ما يلزم من الموظفين والموارد المالية لتنفيذ الولايات داخل كل من هذه المجالات العريضة.

العملية سهلة، ولم تكن سريعة على النحو الذي كان يرغبه البعض. فإحداث التغيير داخل منظمة، لها ما للأمم المتحدة من طابع معقد وحساس سياسيا، أمر يتطلب الدراسة والتفكير العميق.

لقد عكست المناقشات في الفريق العامل رفيع المستوى إدراكاً لتعقد المسائل ولما تتطلبه من معالجة ماهرة. وكثرة الاقتراحات تعكس الاهتمام الشديد الذي يوليه رجال الدولة والحكومات والعلماء والمنظمات على حد سواء لإحداث تغيير لتمكين الأمم المتحدة من الاستجابة على نحو أفضل لمطالب عصرنا.

ومالطة تعتقد اعتقاداً قوياً أنه إذا ما كان للأمم المتحدة أن تحسن مصداقيتها وسلطتها في الأعوام المقبلة، فإنها يجب أن تحسن هيكلها وإدارتها وكفاءتها. وهدفنا النهائي هو أن تكون لدينا أمم متحدة يمكنها أن توافق نفسها مع الحقائق المتفيرة، وأن تكفل ديمقراطية أكثر في صنع القرارات. والإصلاح لم يكن ولا يمكن أن يكون - ببساطة مجرد ضغط المصروفات.

وإذ تتغير وتبرز الأولويات، يصبح من اللازم أن تعيد الهيأكل تحديد وجهتها. وينبغي ألا يكون هذا بشكل يضر بالبرامج القائمة التي لا تزال صالحة لعالم اليوم. وبالفعل، فإن بعض المجالات التي ما برحت المنظمة تركز اهتماماً عليها على مدى فترة طويلة أصبحت تكتسب الآن دفعات متعددة إلى الأمام. فالتعاون الذي حل محل المواجهة بين الكتلتين بعد انتهاء الحرب الباردة قد فتح سبلًا جديدة لمعالجة هذه المسائل.

ومالطة لا تزال تعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة ومجلس الأمن أن يصبحا أكثر تمثيلاً لحقائق اليوم الجغرافية - السياسية، ويجب أن يعكسا وجهات النظر العامة للجمعية العامة وآرائها.

إن تجديد حيوية الجمعية العامة حجر الزاوية في عملنا. ومناقشة مسائل مثل تبسيط جدول الأعمال، والحدود الزمنية للبيانات، وتنظيم مناقشة لها أهميتها. ومع ذلك، فهذه المسائل بحد ذاتها لن تعزز أهمية

وبالإمكان إرجاؤه لفترة وجيزة. ومنها على سبيل المثال الفريق العامل المفتوح العضوية المعنى بخطبة للسلام، حيث أن جدول أعماله، بحكم طبيعته، ليست له حدود زمنية. وأمامنا سنوات طويلة سوف تناقش فيها قضايا كبرى تتعلق بالسلام والأمن. وقد يكون من الممكن أن يتوقف ذلك الفريق لفترة سنة - كما فعل في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٤، حتى يتسعى للدول الأعضاء أن تركز اهتمامها على أكثر المسائل إلحاحاً، وذلك في إطار عدد أقل من الأفرقة العاملة.

لقد حقق فريق التعزيز الكثير أثناء فترة وجوده القصير. ولكنه سيحتاج إلى الالتزام ومضايقة الجهود من قبل جميع الدول الأعضاء حتى يؤدي هذا العمل ثماره، ويتسنى إرساء أساس تنظيمي ومؤسسسي سليم لمستقبل المنظمة. وستبدي نيوزيلندا هذا الالتزام لأننا قد عقدنا العزم على بناء أمم متحدة معززة وفعالة تكون مهيأة للتصدي لتحديات المستقبل قادره على هذا التصدي، كما عقدنا على قيام منظومة أمم متحدة أكثر ديمقراطية على المستوى الدولي، وأكثر تمثيلاً للعالم الذي نعيش فيه إذ نشرف على نهاية القرن.

السيد كسار (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
يشاطر وفد بلدي التعازي التي أعربت عنها الجمعية لھندوراس حكومة وشعباً، ونعرب عن تضامننا بوجه خاص مع أسر ضحايا الدمار الذي أحدهـ الإعصار.

أود أن أعرب عن ثقة وفـد بلدي بأن الفريق العامل رفيع المستوى المفتوح العضوية المعنى بتنشيط منظومة الأمم المتحدة سيعزز، تحت قيادتكم، سيدـ الرئيس، المنجزات التي أحرزـت خلال الدورة الخامـسـين التي قادـها سـلفـكم، سـعادـةـ السـيدـ دـيـوغـوـ فـريـتـاسـ دـوـ أـمـارـالـ. وأـودـ أـيـضاـ أـشـكـرـ السـفـيرـ شـاهـ مـمـثـلـ الـهـنـدـ، وـالـسـفـيرـ كـيـتـنـغـ مـمـثـلـ نـيـوزـيلـنـدـاـ، الـلـذـيـ وـجـهـاـ بـمـهـارـهـ، بـوـصـفـهـمـاـ نـائـبـيـ الرـئـيـسـ، مـدـاوـلـاتـ الفـرـيقـ العـاـمـلـ خـلـالـ الدـوـرـةـ الـأـخـيـرـةـ.

لقد ظل الإصلاح مدرجاً على جدول أعمال الأمم المتحدة لعدد من السنين. وترواحت المناقشات بين فلسفة الإصلاح الشامل التي تعم المنظمة إلى الإصلاح المحدد لأداء الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. ولم تكن

المتخصصة ومؤسسات بريتون وودز وزيادة مشاركتها إلى تعزيز المشاركة الالزمة لزيادة فوائد العمل التعاوني إلى أقصى حد ممكن.

ووفد بلدي يتشارط الرأي القائل بأن وجود أفرقة إدارة أقل عددا على جميع المستويات، وترشيد خطوط القيادة، أمران من شأنهما أن ييسرا إدارة الأمانة العامة. وهدفنا الأولي ينبغي أن يكون تعزيز التنسيق والتعاون بين الإدارات والبرامج المختلفة. إن نقطة الانطلاق في أية عملية للإصلاح ليست اتخاذ قرارات عشوائية بإنشاء طبقات بيروقراطية إضافية أو إزالة طبقات قائمة، وإنما ينبغي أن تكون تقييمات موضوعيا للأنشطة القائمة وتوجيهها توجيها متسقا ضمن هيكل مبسط.

إن خير مرشد لجهودنا لتعزيز منظومة الأمم المتحدة هو الإيمان المتجدد بالمبادئ التي أسست عليها هذه المنظمة. والوسائل التي تعتمد لها لتعزيز منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن تزيد من تعزيز وإبراز هذه المبادئ وأن تحافظ على التوازن الذي يعد سمة أصلية من سمات الميثاق.

السيدة فرغاس دي لوسادا (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يود وفد بلدي أيضا أن يعرب عن تعازيه ومشاعر تضامنه لهندوراس، حكومة وشعبا في هذا الوقت الذي تسببت فيه كارثة طبيعية في إحداث خسائر في الأرواح البشرية وخسائر اقتصادية في ذلك البلد.

ويشرفي أن أخاطب الجمعية العامة، التي هي الجهاز الأعلى للمنظمة الذي لكل دولة عضو مقعد فيه والذي نتصرف فيه جميرا على أساس مبدأ المساواة السيادية، بمناسبة تناول مسألة تعزيز منظومة الأمم المتحدة، التي تؤثر على كل منا تأثيرا مباشرا وعميقا. ووفقا للقرار ٢٥٢/٤٩ المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، الذي أنشأ الفريق العامل رفيع المستوى المفتوح العضوية المعنى بتعزيز منظومة الأمم المتحدة. عمل الفريق العامل بشكل كثيف خلال الدورة الخمسين، كما يتبيّن من التقرير الوارد في الوثيقة A/50/24.

وفعالية هذه الهيئة الهامة. فالأهم هو إيجاد الجمعية العامة آلية أكثر كفاءة يتسنى بها للأمم المتحدة أن تنفذ قراراتها بشكل أكثر فعالية وأكثر سرعة.

لقد كانت مالطة في مقدمة المؤيدين لبذل الجهد لتجديد حيوية الجمعية العامة التي تتكون من جميع أعضاء المنظمة. وأعربنا عن تأييدنا لتعزيز دور ومكتب رئيس الجمعية العامة. إن لهذا المكتب طاقة كافية كبيرة يمكن دعمها بإقامة مشاورات منتظمة مع رئيسي مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وعملية المشاورات المؤسسة هذه ستحسن من تدفق المعلومات وتسهل إدلاع الجمعية العامة بدلوها. فصناعة القرارات يمكن أن يكون له أثر أقوى بإنشاء علاقة أكثر فعالية بين مختلف أجهزة الأمم المتحدة.

وهناك مسألة ثانية يعني بها وفد بلدي هي مناقشة التقارير التي يقدمها إلى الجمعية العامة مجلس الأمن بشأن أعماله، والأمين العام بشأن أعمال المنظمة. فهنا تتبدى الحاجة إلى تحسين نوع وطبيعة المعلومات المقدمة. فهذه التقارير ينبغي أن تمكن الدول الأعضاء من تقييم النجاح، أو الفشل في الأنشطة المضطلع بها. وينبغي أن تتضمن توازنا بين الأسلوبين الوصفي والتحليلي. وينبغي أن تكون التقارير أدوات تساعد الدول الأعضاء على التفكير عند وضع الأولويات للمنظمة وتحديد الطريقة التي يمكن بها تحقيقها على أحسن وجه.

إن التفاعل المتزايد بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني مجال هام آخر يتطلب مزيدا من البحث. ومساهمات المنظمات غير الحكومية في المؤتمرات العالمية التي أقامتها الأمم المتحدة مؤخرا أظهرت فوائد تحقيق مشاركة فعالة تؤدي إلى توعية الرأي العام وإلى المزيد من المشاركة على المستوى الشعبي.

كما انصبّت مناقشاتنا على الأمانة العامة. وعرض عدد من المقترنات المثيرة للاهتمام بشأن الجوانب الإدارية والمالية معا. وبيان الأمين العام الوارد في المرفق الثالث للتقرير (A/50/24) يبرز الجهد الجاري بذلها لإصلاح هيكل الأمانة العامة، وتيسير الأنشطة وتنسيق العمل. وقد أدت زيادة الاتصالات مع الوكالات

لجنة التنسيق المشتركة. وفي هذا الصدد، تناوب وفداً كوستاريكا وكولومبيا القيام بدور المتحدث بلسان البلدان النامية الأعضاء في كل من حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧، اللتين يرأس كل منهما إحداهما.

وبالنيابة عن لجنة التنسيق المشتركة، أكدت كوستاريكا وكولومبيا على ضرورة المحافظة على السلطة السياسية للجمعية في المجالات المختلفة لعمل المنظمة، بما في ذلك عمليات صون السلام، وعلى الأهمية القصوى لتمكين المنظمة من الاعتماد على موارد كافية يستطيع التنبؤ بها لأداء مهامها بالكامل، وعلى الحاجة الماسة إلى أن تعيد الجمعية العامة تحديد علاقتها مع الأجهزة الأخرى وبصفة خاصة مجلس الأمن.

وأكدا أيضاً أنه ينبغي للأمانة العامة أن تضطلع بأنشطتها على أساس مبدأ التفويض، أي على أساس الولايات والتوجيهات التي تتلقاها من الجمعية العامة، وأن السعي إلى تحقيق الفعالية وتقديم أساليب إدارية حديثة ينبغي ألا يستخدما بأي حال من الأحوال ذريعة لتفكيك البرامج التي تهم البلدان النامية. وخلال الدورات الموضوعية السبع التي عقدتها الفريق العامل، واستناداً إلى هذه المجموعة العامة من المبادئ، أقيمت بيانات أكثر تفصيلاً حول البنود المختلفة المطروحة للنظر والتحليل.

وعلى الرغم من أن الفريق العامل لم يتوصّل - وهذا أمر كان من المنطقي توقعه - إلى نتائج نهائية بشأن الموضوعات التي كان يناقشها، فإننا نعتقد أن تبادل الآراء ووجهات النظر بشأن هذا الموضوع الذي له أهمية كبيرة بالنسبة لمستقبل المنظمة، كان مفيداً. ونحن راغبون بل عاقدون العزم على مواصلة العمل في العام المقبل بنفس هذا الإصرار حتى تستكشف صيفاً تراعي مصالح جميع الأطراف المشاركة في المفاوضات.

السيد موريتو (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية):

اسمحوا لي في البداية أن أضم صوت وفدي إلى صوتكم سيد الرئيس وإلى أصوات زملائنا الذين قدموا التعازي لحكومة وشعب هندوراس. وأعتقد أن هذه التعازي ينبغي أن تترجم إلى أعمال فعالة

وعلى اثر انقضاء فترة الحرب الباردة، بدأت المنظمة مرحلة من التفكير في أمر طبيعتها هي والعمل الذي تحتاج القيام به بالنظر إلى التغيرات الكبرى التي مر بها المجتمع الدولي، وكان ذلك لإيجاد الإجابة عن الأسئلة التي أثيرت بصدق مطالب عملية التغيير هذه وما تتطوي عليه من تحديات.

فأنشئ عدد من الأفرقة العاملة المفتوحة العضوية لهذا الغرض. وعملت هذه الأفرقة بشكل مكثف لتقرر كيف وفي أي ناحية وأي مجال وإلى أي مدى أصبحنا بحاجة إلى تعزيز أنشطة الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة حتى تستجيب لتطورات واحتياجات الدول الأعضاء بشكل فعال وكفء.

ومهام الأفرقة العاملة المعنية بخطة التنمية، وبالحالة المالية للأمم المتحدة، وبمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية، وبخطة للسلام، والمشاورات المتعلقة بالطريق الجديدة المحتملة لتمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، تسير قدماً على نحو منفصل ووفقاً للولايات التي منحتها هذه الجمعية لكل منها وذلك تجنباً للازدواجية في معالجة هذه المسائل. ومع ذلك فمن الواضح أن تلك الأفرقة ترتبط بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً، وأن نتائج جهودها الرامية إلى التوصل إلى استجابات تحظى بتوافق الآراء وتسجل وتجسد آراء وشواغل جميع الدول الأعضاء، وبصفة خاصة طموحاتها لتحقيق الديمقратية والشفافية والفعالية والكافأة فيما يتعلق بالأمور الهامة في حياة المنظمة، هي نتائج إذا ما أخذت مجتمعة، ستكون قوة دافعة لأنشطة الأمم المتحدة في القرن القادم.

ويسعى وفدي إلى المشاركة الإيجابية في عمل هذه الأفرقة إما على أساس انفرادي أو عن طريق حركة عدم الانحياز أو مجموعة الـ ٧٧، كما يسعى إلى تسهيل عملية التفاوض الواسعة التي بدأتها هذه الهيئة والتي تعمل على تشجيعها.

وفيما يتعلق بالفريق العامل رفيع المستوى المفتوح بباب العضوية المعنى بتعزيز منظومة الأمم المتحدة، فإن البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز وفي مجموعة الـ ٧٧، قررت أن تعمل معاً من خلال

وفي هذه المناسبة، نود أن نكرر المواقف والاقتراحات التي تؤيدها كوبا والتي تعلق عليها أولوية قصوى في هذه العملية. وهذه المواقف تدرج ضمن الموقف المشترك لبلدان حركة عدم الانحياز لمجموعة الـ ٧٧ الذي تعبر عنه أنشطة لجنة التنسيق المشتركة في الفريق العامل.

وينبغي إتاحة تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة بجميع اللغات الرسمية في موعد معقول قبل بدء المناقشة العامة بما يسمح بالنظر فيه على النحو الواجب. كما ينبغي أن تدرس تلك الوثيقة بعمق حتى تقرر مدى الوفاء بالولايات التي وضعتها الدول الأعضاء، وحتى تتمكن الدول الأعضاء من تحديد أولويات مشتركة في سياق المسائل الرئيسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والمالية المدرجة في جدول أعمال المنظمة.

وينبغي أن يتضمن تقرير الأمين العام فرعاً جديداً يبين الأهداف السياسية والاقتصادية للمنظمة خلال السنة المقبلة مع مراعاة أن المسؤولية عن تحديد الأولويات تقع، حسراً، على عاتق الدول الأعضاء. وسيكون من اللازم أيضاً أن تدرس الجمعية العامة مضمون تقارير الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن. فينبغي أن يناقش تقرير مجلس الأمن مناقشة متعمقة، وعلى أساس تلك المناقشة يمكن على أثر المناقشة التي تجري في الجلسات العامة إجراء مشاورات غير رسمية برئاسة رئيس الجمعية العامة أو أحد نوابه، وذلك بغية تمكين الجمعية العامة نفسها من اعتماد التدابير الملائمة وصياغة التوصيات التي يقتضي الأمر إصدارها.

وكما أوصى العديد من الدول الأعضاء، ينبغي ألا يتخد النظر في تقرير المجلس طابعاً نهائياً، وإنما ينبغي أن يبقى الباب مفتوحاً لإجراء المزيد من المناقشات معأخذ جملة أمور بعين الاعتبار من ضمنها إمكانية تقديم تقارير أخرى، خصوصاً التقارير الخاصة التي يمكن أن يقدمها المجلس على نحو ما هو منصوص عليه أيضاً في الميثاق.

وبقدر ما يتعلق الأمر بالعمل في الجلسات العامة للجمعية العامة، فإننا نعتقد أنه نظراً لأن الجمعية

وملموسة كتعبير عن التضامن من جانب المجتمع الدولي.

نجتمع معاً اليوم لنتناول مسألة نعرف تماماً أهميتها وأثرها على مستقبل الأمم المتحدة. والتطورات التي حدثت في المداولات التي تجرى في الفريق العامل ربيع المستوى المفتوح بباب العضوية المعنى بتعزيز منظومة الأمم المتحدة، تعيد تأكيد الرأي الذي تشاشه دول أعضاء كثيرة والقائل بأن عملية المفاوضات ينبغي أن توفر لنا فرصة جديدة لإعادة توجيه طاقاتنا صوب عملية تعزيز لأنشطة المنظمة لا عملية إعادة تحديد لهذه الأنشطة. وفي هذه العملية يجب أن نذكر في نوع الإصلاح المرغوب فيه والممكن في ظل الظروف الحالية التي تعاني فيها غالبية البلدان النامية من مشاكل جوهرية لبقائهما، بينما هي من المشاركيين الأساسيةين ذوي السيادة والحقوق الكاملة في أنشطة الأمم المتحدة.

إن فرض خطة جديدة للمنظمة تستجيب لمصالح وأولويات جزء واحد فقط من أعضائها سيؤدي في مدى قصير إلى فقدان الأمم المتحدة لطابعها العالمي، وتشويه المبادئ الهدافية الأصلية التي أقيم بموجبها هذا المحفل للعمل المشترك المتعدد الأطراف. ونعتقد أن تقرير الفريق العامل الوارد في الوثيقة A/50/24 ي تقوم على فرضية لها أهمية وتأثير جوهريين وهي أن عمل الفريق العامل ينبغي أن يسير على أساس أن الولاية التي حددت للفريق العامل في قرار الجمعية العامة ٢٥٢/٤٩ هي تمكين المنظمة من الوفاء على نحو أفضل بالمقاصد الواردة في الميثاق ومن الاستجابة على نحو صادق لأمامي دولها الأعضاء.

وحتى يضطلع الفريق العامل بهذه الولاية ينبغي له أن يركز على عملية التفاوض، وعلى اعتماد تدابير تعزز قدرة الجمعية العامة على أن تضطلع بمهامها بفعالية، وأن تمارس سلطاتها باعتبارها الجهاز العالمي الأوحد في المنظمة. ويرى وقد كوبا أن تقرير الفريق العامل يقدم بياناً شاملأً لوجه الاختلاف وأوجه التلاقي في وجهات النظر، وللاقتراحات المتعددة التي ظهرت نتيجة لدراسة الجوانب المختلفة لعملية إصلاح المنظمة وإعادة تشكيلها.

مثل القرار ٢١٣/٤١ الذي أقر عملية الميزنة الجديدة للمنظمة، أهمية وصلاحية لا جدال فيها اليوم وذلك بأكثر من أي وقت مضى. وإذا تمكنا بالكلام حول مسألة إعادة توزيع الموارد، فإن المنطلق الأول الذي سيعيد وفده بلدي التأكيد عليه هو أن آلية إعادة توزيع للموارد داخل الأمانة العامة ومنظومة الأمم المتحدة بشكل عام ينبغي أن تعطي أولوية للبرامج والأنشطة التي تستهدف النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية على نحو ما هو منصوص عليه في الولايات التي أعطتها الدول الأعضاء للأمانة العامة للمنظمة - وهي البرامج التي ظلت تواجه دوماً أسوأ الظروف، ليس فقط خلال فترة الأزمة الحالية الناجمة عن عدم سداد بعض الاشتراكات، وإنما أيضاً طوال سنوات وجود المنظمة.

ونحن نرى أن الأمم المتحدة ينبغي أن تتتوفر لها الأمانة العامة تتسم بالكفاءة والمرونة والتماسك. ويجب أن تحافظ الأمانة العامة على هيكلها الهرمي، وأن تتطابق مع المبادئ التي أرساها الميثاق خصوصاً في المادة ١٠١، التي تستهدف ضمان التمثيل الجغرافي الملائم وتوسيع نطاقه داخل الأمانة العامة، بما في ذلك بين المستويات العليا للموظفين. ولا بد أيضاً من المحافظة على تنوعها الجغرافي والإثنى واللغوي والثقافي.

وتتمثل الطريقة النموذجية لتحقيق هذا الهدف ليس في تطبيق تدابير تعسفية في شكل عمليات تشذيب أو فصل جماعي أو إعادة وزع، وإنما في تطبيق المبادئ التوجيهية التي تضعها الجمعية العامة فيما يتعلق بقضايا الموظفين تطبيقاً ثابتاً، مع مراعاة وترسيخ المبدأ القاضي بمساءلة الأمانة العامة بطريقة تتسم بالصرامة والشفافية عن تنفيذ الولايات التي يسندها إليها الجهاز العالمي الأوحد للمنظمة، ألا وهو الجمعية العامة.

ونرى أنه من الضروري أيضاً معالجة مسألة انتخاب الأمين العام. وينبغي أن تتسم هذه العملية بالشفافية، وأن تضطلع الجمعية العامة بدور أساسي في المشاورات والاستنتاجات المتعلقة بها. ومن الضروري أن ننظر في المقترن الداعي إلى إقامة علاقة رسمية مباشرة وحقيقية بين مجلس الأمن

ال العامة ما زالت تعتبر أعلى محفل في المنظمة، فإنه لن يكون من الملائم إعادة تحديد أو تشكيل هيكل مناقشاتها بما يتواافق مع أولويات أحدية الجانب، وإنما يجب بالأحرى جعلها تستجيب لل Shawqal والمصالح المشروعة لغالبية العظمى من أعضاء المنظمة. وينبغي ألا يصبح النظام الداخلي للجمعية العامة وتطبيقه على جدول أعمال الجلسات العامة موضوعاً لإعادة التفسير مما قد يضعف مركز الأعضاء أو يعرقل مناقشة قضية أو قضايا معينة.

ويمكن تعزيز دور رئيس الجمعية العامة وسلطته بطريقة تتماشى مع الميثاق ومع الولايات المعطاء للجمعية العامة ذاتها. ومع ذلك، فإن قصر الكلام على الموارد اللازمة لمكتب الرئيس سيكون، فيرأينا، اتباعاً لهيج محدود في معالجة الأمر. إن هناك حاجة إلى تعزيز سلطة الرئيس وذلك بوضع إجراءات ذات طبيعة مؤسسية تجعل من الممكن إحكام الصلات وتتجدد حيوية أنشطة الجمعية العامة تجاه الأجهزة الرئيسية الأخرى في المنظمة، وفي مقدمتها مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وفي الوقت نفسه، تكتسي الآليات الفرعية للجمعية العامة أهمية أساسية في حياة المنظمة، وأخذها بهذه الحقيقة بعين الاعتبار وتماشياً مع الولاية الواردة في القرار ٢٣٣/٤٧، ينبغي أن تسعى مداولات الفريق العامل إلى تعزيز دور اللجان الرئيسية لا إلى تشجيع أي عملية إدماج مصطنع ولا لزوم له بين هيكلها أو ولاياتها أو جداول أعمالها. وأي مقترن يرمي إلى الترشيد أو إلى جعل النظر في بنود جداول أعمال اللجان كل سنتين أو كل ثلاثة سنوات ينبغي أن يستند إلى أحکام القرارات ٢٣٣/٤٧ و ٢٦٤/٤٨.

ونحن مستعدون لمواصلة الإسهام في البحث والتفاوض بشأن الجوانب المتصلة بمستوى وحجم توزيع الموارد المتاحة للأمم المتحدة. غير أننا نرى أن ذلك لا ينبغي أن يشكل في حد ذاته الهدف الرئيسي لعملية إصلاح المنظمة وتعزيزها وإعادة تشكيل هيكلها. وتكتسي المقررات والولايات التي اعتمدتها الدول الأعضاء فيما يتصل بقرارات الجمعية العامة،

انطلقت منها مناقشاتنا الموضوعية في كانون الثاني/يناير من هذا العام.

وبينما قد يكون ذلك صحيحا فيما يتعلق ببعض الموضوعات التي بين يدينا، فمن الصحيح أيضا أن هناك مجالات معينة تلاقت فيها الآراء، كما هو مذكور في المرفق الثاني من تقرير فريق العمل (A/50/24). ومن الواضح أن التقرير يمثل تحليلا كاملا للآراء التي أبديت خلال المناقشة، ويعتقد وفدي أن التقرير يشكل أساسا سليما لمواصلة مناقشاتنا.

وقد أصبح من الواضح فشل الجهود الرامية إلى تحجيم مساعينا الحالية لتعزيز منظومة الأمم المتحدة، بجعل هذه المساعي مجرد عملية على الورق هدفها تقليص البرامج والمناصب فيأمانة الأمم المتحدة، وبينما نعترف بحاجتنا إلى القضاء على التبذير والازدواجية، ينبغي بذل الجهود لإيجاد أمانة مبسطة وحسنة الاستجابة وقابلة للمساءلة، دون أن يكون لهذه التدابير وقع سلبي على برامج التنمية.

يؤيد وفدي تأييضا كاملا المبادرات التي قدمت خلال مناقشاتنا بهدف إنشاء آليات فعالة تتبع إجراء عامة الأعضاء لمناقشات وافية للمسائل التي ينظر فيها مجلس الأمن، وكذلك للبنود التي تبحث مباشرة في الجلسات العامة، وذلك قبل عرض تلك البنود بصفة رسمية.

إننا نعتقد أن تلك المناقشات سوف تعزز نظرنا في هذه المسائل وستسهم، في خاتمة المطاف، في جهودنا لتعزيز الدور السياسي الهام لمنظمتنا.

ويرى وفدي أنه من المستطاع تحقيق انطلاقات حقيقة إذا ما أتينا، نحن الوفود، بأدوار مفتحة للنظر في المقترفات الابتكارية التي تقدم خلال مناقشاتنا، وتدبرنا بطريقة موضوعية كيفية التقدم في مداولاتنا.

وتحقيقا لهذه الغاية، نحث الوفود على إبقاء النقاط الآتية في بالها. فقد اعترفنا بالحاجة إلى إنشاء فريق عامل معنى بهذا البند من جدول الأعمال، ويعني ذلك، ضمنا، إننا قد انخرطنا فعلا في عملية تسليم القرن الحادي والعشرين أمماً متحدة أفضل مما هي

والجمعية العامة، على نحو يكفل إجراء إعادة النظر اللازمة في أحکام المادة ٩٧ من الميثاق، لا سيما مسألة عدم استخدام حق النقض من جانب الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن خلال هذه العملية، وإمكانية إنشاء لجنة للبحث عن المرشحين الملائمين تشتمل من أعضاء من الجمعية العامة ومن مجلس الأمن.

وختاما، ينبغي أن تواصل الأمم المتحدة القيام بدورها المفيد والضروري، وأن تعمل كقوة عليا موحدة بين الدول. وفي الوقت الذي تجري فيه مناقشة ظواهر الترابط والعلمة والتجمع الإقليمي بل نراها تقرب أحياانا من حد الصدام في العلاقات الدولية، ينبغي لهذه المنظمة أن تبقى المحفل الرئيسي للتفكير المتمعن والعمل المتضاد. ويجب ألا تكون محفللا يضفي الطابع المؤسسي على الظلم. بل يجب عليها بالأحرى أن تنهض بمبادئها الهدية، وقبل كل شيء مبادئ السيادة، والمساواة في السيادة، وتقرير الشعوب لمصيرها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، التي يكرسها الميثاق ذاته.

السيد بيرغ (جنوب إفريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تضم جنوب إفريقيا صوتها إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن تعاطفها مع حكومة وشعب هندوراس ودعمها لهما في هذا الوقت العصيب.

وقد تابع وفد بلدي باهتمام شديد المناقشة التي دارت في الفريق العامل رفيع المستوى المفتوح العضوية المعنى بتعزيز منظومة الأمم المتحدة خلال الدورة السابقة للجمعية العامة. ونود أن نعرب عن تقديرنا لنائب رئيس الفريق العامل على الطريقة التي اتبعها في توجيهه مداولاتنا خلال تلك الدورة. كما يرحب وفد بلدي بتعيين السفير بيرون ليان الممثل الدائم للترويج مؤخرا كواحد من نواب رئيس الفريق العامل. ومما لا شك فيه أن خبرته وبراعته سيساهمان إلى جانب القيادة القديرة للسفير شاه، ممثل الهند، في تسهيل مناقشاتنا بشكل كبير خلال الدورة الحالية.

وبينما ندخل الدورة الثانية لنظرنا في بند جدول الأعمال المعروض علينا، هناك من يعتقد أن مداولاتنا لم تتقدم حتى الآن كثيرا عن نقطة البداية، التي

ونرجو لهما نهوضا سريعا من كبوة هذه الكارثة الطبيعية.

وعلى أساس الفريق العامل رفع المستوى المفتوح بباب العضوية، المعنى بتعزيز منظومة الأمم المتحدة، وعلى أساس آخر نص معرض للعمل على أساسه، يبدو أن هناك تلاقيا في الآراء حول عدد من المسائل، خصوصا المسائل المتعلقة بتعزيز الجمعية العامة. وبذلك نعتقد اعتقادا راسخا أن الفريق العامل ينبغي أن يبني على ذلك التلاقي، يجعل صيغة المشروع الحالي أكثر تحديدا، وذلك توسيعه للتوصل إلى اتفاق حول تلك القضايا في موعد قريب. وسوف يُسهم مثل هذا الاتفاق في تعزيز الجمعية العامة، ويزيد من قدرتها على أداء دورها والاضطلاع بمسؤولياتها المنصوص عليها في الميثاق.

ومن المهم كذلك القيام بمزيد من النظر التفصيلي في القضايا، خصوصا ما يتعلق منها بأمانة الأمم المتحدة، والتي لا يوجد بعد تلاق للآراء حولها. ونحن نقترح، على وجه أشد تحديدا، إيلاء عناية خاصة للموضوعات الآتية في الفريق العامل بشأن الجمعية العامة، إذ تبدو تلك الموضوعات قابلة لتحقيق اتفاق سريع بشأنها.

فأولا، إن اللغة الحالية في نص العمل المطروح بشأن تقرير الأمين العام، تفتح الباب لمزيد من التفاعل السياسي بين الجمعية والأمانة، بما فيها الأمين العام. ولذا ينبغي لنا أن نسعى إلى إدراج لغة أكثر تحديدا في وثيقة العمل، بشأن إنشاء آلية أو إجراء أو نهج عمل مناسب لتمكين الجمعية العامة من القيام بنظر تفصيلي ومتعمق في تقرير الأمين العام، ولتحسين قدرة الجمعية على اعتماد استجابة جادة له. وتقرير مجلس الأمن هو موضوع آخر يجب النظر فيه، بيد أنني سيكون لي مزيد من الكلام حول هذا الموضوع في المناقشة التي ستجرى غدا بشأن البند ١١ من جدول الأعمال.

وثانيا يحتاج الأمر إلى مزيد من الشفافية في عملية وضع قائمة المتكلمين في المناقشة العامة في الجمعية، تداركا لكل نقاش في الشفافية في الإجراء المعمول به حاليا. واللغة الحالية في نص العمل

عليه الآن. ونحتاج إلى معاودة النظر في المجالات التي شعرنا أن من المستطاع الإتيان بتحسينات فيها، وأن نضع أولويات لأفضل السبل لتحقيق تلك التحسينات. ونحتاج إلى التسليم بأن مداولاتنا ليست مقصورة على تعزيز مكون واحد أو مكونين من مكونات منظومة الأمم المتحدة، بل تهدف، على وجه التحديد، إلى تعزيز العلاقات بين مختلف الهيئات التي تضمها منظمتنا. وينبغي الاعتراف بأن أية محاولة لاستعمال الفريق العامل لدفع مرام وطنية ضيقة معينة، سوف تتركنا نهيم بلا هدف من دورة إلى أخرى، وأن تلك المداولات سوف تحبط أهداف مداولاتنا. وأخيرا نحتاج إلى أن نفهم أن العملية التي نحن عاكفون عليها ليست فقط عملية تحديث لمنظمتنا كي تتصدى لتحديات القرن القادم، بل هي كذلك عملية جعل منظومة الأمم المتحدة منظومة أوثق صلة بمطالب عالمنا، بحيث يمكنها أن تستجيب لاحتياجات المتغيرة للجنس البشري.

وبينما هذه الأفكار في ذهن وفدي، يتطلع الوفد إلى المشاركة، بطريقة بناءة، في مناقشاتنا حول المسائل الموضوعية المعروضة علينا، عندما نستأنف بجدية تلك المناقشات في العام الجديد.

وأود أن أختتم بإبداء ارتياح وفدي إلى طرائق العمل التي ينتهجها الفريق العامل، وبالإعراب عن اعتقادنا بأن النهج القائم على المضي في عملنا على أساس مناقشة أوراق الاجتماعات التي يجري تحديتها باعتظام، سوف يؤدي بنا إلى وضع موقف نستطيع فيه أن نقدم إلى الجمعية العامة مجموعة شاملة من التوصيات عن الطريقة التي نأمل بها، نحن الدول الأعضاء، في تعزيز منظومة الأمم المتحدة.

تولي الرئاسة نائب الرئيس السيد عروة (السودان).

السيد مبيلاغان (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أضم صوتي إلى المتكلمين الآخرين في الإعراب عن تعاطفي وعزائي إلى هندوراس، شعبا وحكومة، على ما أنزله بها الإعصار من تخرّب وخسائر في الأرواح. ونُعرب عن تضامننا معهما،

الجمعية العامة ينبغي أن تستشار في هذه الأمور. وبالإضافة إلى ذلك ينبغي أن تظل عملية إقرار الميزانية ضمن اختصاص الجمعية العامة.

ثانياً، ينبغي أن تكون عمليات اختيار الأمين العام للأمم المتحدة أكثر شفافية، وأن تتضمن مشاركة جادة من قبل الجمعية العامة.

وثالثاً، هناك حاجة ملحة لكافلة التنفيذ الكامل لمبدأ التوازن بين الجنسين على كافة مستويات الأمانة.

واربعاً، ينبغي فحص سياسة الأمانة بشأن التعيينات القصيرة الأجل، والممارسة المتأنمية في الأمانة المتمثلة في الاستعاة بموظفين ممولين من موارد خارج الميزانية أو معارين من الدول الأعضاء. ولا بد من أن تتجنب الأمم المتحدة الاعتماد البالغ في أعمالها على التعاقدات من الباطن.

وأخيراً، يتطلع وفد الفلبين إلى تحقيق الفريق العامل لمزيد من النجاح، خاصة في المسائل المتعلقة بالجمعية العامة. كما أنتا تدرك أن ثمة حاجة إلى مزيد من العمل والدراسة بقصد القضايا المتعلقة بالأمانة.

السيد ماريرو (الولايات المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تضم حكومتي صوتها إلى الذين تكلموا من قبل، فتعرب عن عميق تعاطفها ومسانتها لبناء هندوراس الذين تعرضوا مؤخراً لكارثة الفيضانات: للضحايا وأسرهم وكل من عانوا نتيجة لما حدث.

ويؤيد وفد الولايات المتحدة بقوة استمرار الجهود المبذولة لوضع مخطط تمهيدي لإصلاحات الأمم المتحدة. وهناك حاجة إلى مجموعة شاملة من تدابير الإصلاح المحسوسة التي تقنن عواصم البلدان بقدرة الأمم المتحدة على خدمة المصالح العالمية المشتركة في المجتمع العالمي المتتطور في القرن الحادي والعشرين.

ومن دواعي سرور وفدي أن الجمعية العامة أوصت في دورتها الخمسين بأن تمتد ولاية الفريق العامل المفتوح العضوية المعنى بتعزيز منظومة الأمم المتحدة إلى الدورة الحادية والخمسين. وبهذه الطريقة تستطيع

المطروح علينا تشكيل أساساً طيباً لإيجاد تلك الشفافية.

وثالثاً ينبغي اتخاذ تدابير ملموسة لتحقيق عملية أكثر شفافية عند التفاوض بشأن القرارات واعتمادها في البنود التي يجري النظر فيها في الجلسات العامة للجمعية العامة - وهي عملية تتم، في عدد غير قليل من الحالات، بقدر ضئيل جداً من الشفافية، وليس متاحة الباب لمشاركة جميع الدول المهتمة بالأمر. وللمرة الواردة في مشروع النص الحالي تشكيل أساساً لعمل إيجابي لتصحيح هذا الوضع وينبغي لنا أن نبني عليها.

وهناك مسألة تتطلب مزيداً من المناقشة المعمقة، تتصل بمقترنات دمج بعض اللجان وضم بعض اللجان المخصصة إلى حظيرة اللجان الأم التي تتبعها. وينبغي، من ناحية المبدأ، عدم ضم اللجان المخصصة إلى اللجان الأم، لأنها تعالج موضوعات محددة ولديها الخبرة والتخصص اللذان ينقصان اللجان الرئيسية.

وفي ما يتعلق بالأمانة، من المرغوب فيه، بل من الضروري، وجود أمانة أكثر كفاءة وفعالية. ويجب أن تستطيع الدول الأعضاء مساعدة الأمانة دون تدخل تلك الدول في دقائق أنشطة الأمانة. ولذا ينبغي أن ننظر، عن كثب، في مقترنات تستهدف تحسين الإدارة والتنظيم وفعالية التكاليف وطابع الاستقلال والالتزام بالروح المهنية والتنوع في صفوف موظفي الأمم المتحدة. غير أن هذه المقاصد ينبغي عدم بلوغها من خلال تحجيم أو إلغاء برامج أو أنشطة مما تقوم به الأمم المتحدة ثبتت أهميتها للبلدان النامية. بيد أننا نلاحظ أن مناقشات الفريق العامل حول الموضوعات المتعلقة بالأمانة لم تقدم بقدر ما تقدمت مناقشاته المتعلقة بالجمعية العامة.

وإذ تحضر وفد الفلبين هذه النقاط، يود الوفد أن يسلط الضوء على بعض القضايا التي ينظر فيها الفريق العامل المعنى بالأمانة. فأولاً، بينما ينبغي تفادى التدخل في دقائق تصريف شؤون الأمانة، فإن ترك مرونة مفرطة للأمانة أمر غير مرغوب فيه كذلك، خصوصاً في الشؤون المتعلقة بتخصيص أو إعادة تخصيص الموارد المعتمدة لأداء ولايات محددة. إن

الهامشية بالتدرج، وتعديل الولايات التي تحتاج الى المراجعة، وتعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في رسم السياسات، وتحسين العمليات الحكومية الدولية. ويتعلّق وفدي الى توافر الفرصة لمواصلة مناقشة المقترنات العديدة المتنوعة والتوصيل الى اتفاق على تنفيذ ما نوافق عليه جميعاً منها تنفيذاً سريعاً.

وهناك إقبال حماسي في عواصم الدول على رسم أدوات متعددة الأطراف لاستعمالنا المشترك تكون أفضلاً تصميماً. وقد عقدت عدة تجمعات إقليمية، وتكتلات من الدول المتماثلة التفكير، لقاءات على مدار السنة خلصت كلها بشكل رتيب الى أن العالم يحتاج الى الأمم المتحدة، ولكن الى أمم متحدة حسنة التصميم والإدارة بحيث تستطيع أن تعالج تحديات الحاضر والمستقبل.

وقد قام الفريق العامل، بإرشاد مكتبه، ببرمجة عاقلة لجهوده لتناول المقترنات الخاصة بإصلاح الأمانة والجمعية العامة. وقد انبهر وفدي بمستوى توافق الآراء الذي تم التوصل إليه بشأن هذه المقترنات على نحو ما هو معرب عنه في ورقة غرفة الاجتماع الخاصة بالفريق العامل والمستنسخة بوصفها المرفق الثاني من تقرير الفريق العامل. وقد أوصت الورقة بحكمة الى الدورة الخامسة للجمعية العامة أن تمدد ولاية الفريق العامل، وهو ما وافقت عليه الجمعية العامة بحكمة.

وعلى نفس قدر أهمية انجازات الفريق العامل الملمسة يأتي ذلك الإحساس الذي ولده في كافة أرجاء المنظمة بالحاجة الماسة الى الإصلاح. لقد تفشت روح الإصلاح. وفي الربيع الماضي اضطاعت الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشيء من التمحص الذاتي الذي طال انتظاره، وقررت ادماج بعض البرامج، وتشذيب الدورات، وتقليل حجم بيروقراطية المؤتمر. وقادت اللجان الإقليمية بتحليل أولوياتها وحاجتها الى الإصلاح. وأنشأ مجلس الكفاءة التابع للأمانة صندوقاً للاقترنات، ويقوم الآن بتنفيذ ٤٠٠ مشروع، ابتداءً من تقليل الأعمال الورقية الى تقليل عدد الموظفين. وأخذت الوفود تهتم بال توفير فلا تتعدى حدود ميزانية ١٩٩٦-١٩٩٧. وإننا نجد تأييداً

للدول الأعضاء أن تواصل جهودها للاتفاق على مخطط تمهدى لمقترنات الإصلاحات المرجوة للأمم المتحدة.

إننا نتطلع الى أن يعاود الفريق العامل عقد اجتماعاته في أول فرصة. وسيجد دور رئيس الجمعية العامة في أداء مهمته، كرئيس لهذا الفريق العامل دعماً حسناً من نائب رئيس الفريق، السفير شاه الممثل الدائم للهند، والسفير هانز يعقوب بيورن ليان من النرويج، الذي سعدنا بتقدمه لشغل الفراغ الذي تركه رحيل سلفه كولين كيتينغ الممثل الدائم لنيوزيلندا الذي تحمل له دينا بالغاً لما قدمه من اسهام في عمل الفريق العامل.

وسيواصل الفريق العامل، كما هو مخطط، النظر في وسائل تحسين الأمم المتحدة في ثلاثة مجالات عامة: تشكيلها المؤسسي، ووظائفها الإدارية، وأنماط التعامل الحكومي الدولي.

وتأكيد الولايات المتحدة بقواه استمرار بذل الجهود لوضع مخطط تمهدى شامل لإصلاح الأمم المتحدة وذلك عن طريق مواصلة الفريق العامل لعمله، وتقديره بتقديم تعاوينها ودعمها لكفالة تحقيق نتائج مشمرة. إننا نتطلع الى تحقيق هذه النتيجة عاجلاً وليس آجلاً، ونحن نعتقد بأنه ينبغي للفريق العامل، عندما يستأنف اجتماعاته، أن يبدأ عمله بالنظر في مقترنات محددة للتصرف بشأن القضايا التي نوقشت بشكل واف بالفعل، والتي يوجد حالياً بعض التقارب في الآراء. وتشمل المواضيع التي نعتقد بأنه ينبغي النظر فيها مبكراً بهدف البت فيها لا مواصلة التداول حولها: دمج ادارات الأمانة المشتغلة بالتنمية؛ واصلاح الميزانية، بما في ذلك ولايات ووظائف وتكوين لجنة البرامج والتنسيق، واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، وغيرهما من الهيئات المشتركة في إعداد الميزانية.

وقد قدمت الولايات المتحدة في شباط/فبراير الماضي، كمساهمة منها في مداولات الفريق العامل، حزمة شاملة من المقترنات لكي ينظر فيها الفريق العامل. وتضمنت تلك المقترنات إعادة هيكلة أمانة الأمم المتحدة، وتوحيد الكيانات الوثيقة الصلة، وترشيد البرامج الوثيقة الصلة، وإنهاء الكيانات أو البرامج

هي من بين هذه الأوقات. وهناك تحديات كبيرة في العالم أتت بتحديات جديدة للأمم المتحدة كما كشفت أيضاً عن وجود أوجه نقص وشددت على ضرورة التكيف والتجدد.

وقد جاء إنشاء الفريق العامل رفع المستوى المفتوح باب العضوية المعنى بتعزيز منظومة الأمم المتحدة فكان جزءاً هاماً من عملية الإصلاح الأوسع. وبدأ الفريق العامل عمله قبل أكثر من سنة بقليل. وركز الفريق العامل عمله على وسائل جعل الجمعية العامة والأمانة العامة أكثر فعالية. وقدمنت عدة دولأعضاء في الاتحاد الأوروبي بآسهامات طوعية هامة إلى الصندوق الاستئماني للفريق العامل، وساعدت وبالتالي على أدائه لعمله في الماضي وفي المستقبل. وتعد مجموعة مقترحات إصلاح الأمم المتحدة مصدرها هاماً للمعلومات الأساسية في هذا الصدد.

ونحن نشعر بالارتياح لأن مداولات الفريق العامل حتى اليوم كانت شاملة وبناءة. فمما يدعوه إلى الإشادة بنائي رئيس الفريق قد حقق تقدماً كبيراً خلال سنة في تحديد مجموعة من الوسائل الملموسة التي يمكن بها الوفاء بأهدافه. ومع ذلك، فإن من الأهمية بمكان أن تتوصل إلى قرارات قاطعة بشأن هذه المسائل في أقرب موعد ممكن.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يعرب عن عميق تقديره للرئيس السابق للجمعية العامة، وكذلك لنائبي الرئيس المشاركين، على طريقتهم الماهرة في توجيه وتحفيز أعمال الفريق العامل المفتوح العضوية أثناء الدورة الأخيرة للجمعية العامة. ونحن نشكرهم على جهودهم الكبيرة، التي أدت إلى صدور تقرير الفريق العامل بشأن تعزيز منظومة الأمم المتحدة، والمشار إليه في مقرر الجمعية العامة المعتمد في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. فأوراق العمل التي قاموا بها مع الأمانة بإعدادها ساعدت على نحو كبير في تركيز عمل الفريق. ونعتقد أن طرائق العمل هذه يمكن أن تساعدها لو اتبعت في مجالات أخرى كذلك، وأن التقرير يقدم وصفاً جيداً لمداولات الفريق العامل خلال السنة الماضية. ولقد تشجعنا بما أنجزه الفريق أثناء تلك

التي من جميع الأطراف لوضع ميزانية عادلة صفرية النمو لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

وفي مواصلتنا للنظر في القضايا، يعتمد الفريق العامل على المدخلات القيمة التي يقدمها موظفو مجلس الكفاءة تحت رئاسة مديره الخاص السيد أدولك. فتجمعاتهم المقترنات الخاصة بإصلاح الأمم المتحدة نقلوا عن المواد المنشورة الغزيرة عن هذا الموضوع لا يعتبر فحسب مادة قراءة لا غنا عنها للفريق العامل وحده، بل أيضاً معلماً بارزاً في حد ذاته لكل من يهتم بشؤون الأمم المتحدة. والعمل يتطلب مساهمات مالية طوعية مستمرة من الدول الأعضاء، قدمت منها الولايات المتحدة ٥٠٠٠ دولار. كما وجد وفدي أن الفريق العامل في حاجة بنفس القدر إلى الدليل التنظيمي للأمانة العامة الذي تأخر صدوره بشكل خطير، وذلك للتعرف على هيكل الولايات وأنشطة المنظمة التي أوكل إليها أمر إصلاحها.

لقد أخذ بيتنا العالمي في التغير بشكل بارز. إننا نحتاج إلى الأمم المتحدة مصممة بحيث تلبى حاجاته المتغيرة. وسيواصل الفريق العامل صياغته للمخطط التمهيدي من أجل تحسين التشكيل المؤسسي والإدارة والعمليات الحكومية الدولية. ونحن نتطلع، مرة أخرى، إلى اجتماعات الفريق العامل المقبلة تحت رئاسة رئيس الجمعية العامة.

السيد كامبل (أيرلندا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود الإعراب عن تعاطف الاتحاد الأوروبي العميق مع حكومة وشعب هندوراس في أعقاب الكارثة التي حلت بهما مؤخراً، فهذا وقت يحتاجان فيه من المجتمع الدولي إلى التضامن والدعم.

وتضم البلدان المنتسبة التالية صوتها إلى البيان الذي أتاهب لإلقاءه بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي بشأن تعزيز منظومة الأمم المتحدة: بلغاريا وبولندا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص وليتوانيا وهنغاريا.

وإن تعزيز منظومة الأمم المتحدة، مثل أية منظمة أخرى، عملية مستمرة، وهناك أوقات تكتسي فيها العملية طابع العجلة أو الأهمية الخاصة. وقد اتفق الرأي على أن الذكرى السنوية الخامسة للأمم المتحدة

التكليف يتحققان عن طريق الإصلاح الإداري في الأمانة العامة.

وتوفر هذه التطورات علائم مشجعة. فإذا ترجم الفريق العامل المناقشة إلى إجراءات محددة أثناء هذه الدورة، فإن هذا التقدم الأولي سيرسي بذلك قاعدة أعرض وأوثق بكثير.

لقد نظر الفريق العامل إلى عمله - وسيواصل ذلك - من منظور محدد هو أن ولاليته لتعزيز منظومة الأمم المتحدة - والمنبثقة عن قرار الجمعية العامة ٢٥٢/٤٩ تتمثل في تمكين الأمم المتحدة من الوفاء على نحو أفضل بالولاية التي ينص عليها ميثاقها، وتحقيق تطلعات دولها الأعضاء. والاتحاد الأوروبي يفتتم هذه الفرصة ليؤكد من جديد على الأولوية العاجلة الأولى التي يوليه حل الأزمة المالية التي تعصف بالأمم المتحدة.

ونحن نسلم بطبيعة الحال بأنه لا تزال هناك صعوبات ينبغي التغلب عليها للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن بعض المسائل الهامة التي شملتها ورقة المناقشة المطروحة. وهذه المسائل، التي لم يتتوفر الوقت اللازم لها أثناء الدورة الماضية سيصبح من اللازم معالجتها مرة أخرى. وفي ضوء العمل المضطلع به حتى الآن، لا تزال على ثقة بأن الفريق العامل سيتمكن من المحافظة على الزخم والعزمية اللازمين للتوصل إلى نتيجة ناجحة في مداولاته في المستقبل. وبغية تحقيق هذا الهدف، فإننا ننتهي هذه الفرصة مرة أخرى للتأكد على افتناعنا بأن جهودنا يجب أن تنصب على إجراء تحسينات في هيكل وطرائق عمل المنظمة، وليس على التدابير التي تقلص التكاليف.

وفي الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد على التزام رئيس الاتحاد الأوروبي بمواصلة تعاونه مع جميع الوفود الأخرى للسير قدماً بالتقدم المفید جداً الذي حققه الفريق العامل حتى اليوم. وإننا نولي أهمية كبيرة للمسائل التي ينظر فيها هذا الفريق ونتطلع قدماً لرؤية المداولات تسفر عن نتائج ملموسة أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة.

الفترة، ونتعهد الآن بالتعاون كذلك مع النائب الجديد للرئيس، السفير بيورن ليان من النرويج.

ويسرنا أن ورقة غرفة الاجتماع الأخيرة التي سبق أن صدرت كوثيقة تحت الرمز WGUNS/CRP.12، قد أحقت بتقرير الفريق بوصفها المرفق الثاني. ونفهم أن ورقة غرفة الاجتماع هذه ستكون نقطة انطلاق للمداولات المتتجددة، ولقد أسعدنا أن نلاحظ أن الآراء السائدة بين الدول الأعضاء بشأن المواقف قيد المناقشة داخل الفريق تزداد تقارباً بصدق العديد من القضايا، والواقع أن الاتحاد الأوروبي يرى وجاهة في معظم المقترنات والنتائج الواردة في الورقة، وقد نادى بنفسه بالكثير منها، وهو على ثقة بأن قبول العديد منها بتوافق الآراء قد لا يكون أمراً بعيداً عن التحقيق.

ويرى الاتحاد الأوروبي أنه يجب على الفريق العامل مواصلة تنفيذ الولاية المنصوص عليها في القرار ٢٥٢/٤٩، والتي تم بموجبها إنشاء الفريق. ودرج بالتركيز الأولي على مهام ودورسلطات الجمعية العامة والأمانة. وفي هذه الدورة الحادية والخمسين ينبغي لنا أن نوافق على قرارات تطبيقية واضحة لتحسين أداء الجمعية العامة وعمل الأمانة إلى أبعد حد ممكن. وحالما تتخذ هذه القرارات، ينبغي النظر في قضايا أخرى واقعة ضمن الولاية الحالية.

ومما يبعث على التشجيع، في الواقع، أن روح بعض الأفكار والمقترنات التي مازالت قيد النظر لتعزيز منظومة الأمم المتحدة إن لم تكن صيفتها الحرافية، قد بدأت تجد صدى لها في مداولات هذه الدورة. ويود الاتحاد الأوروبي أن يشيد بالرئيس، على ما وفره من قيادة في هذا الصدد. فقد بادر، بعدة وسائل هامة، إلى القيام فعلاً بالدور الأكثر فعالية المتوجهي لرئيس الجمعية العامة، والذي أدرجه الفريق العامل المعنى بتعزيز الأمم المتحدة ضمن أهدافه.

وبعض التقدم الذي تنبأ به التقرير يتجسد أيضاً بطرق أخرى. فجدول الأعمال وسير الاجتماعات أصبحا أكثر كفاءة. ويجري الآن تنفيذ القرار الهام ٢٢٧/٥٠. وستنظر الجمعية العامة في إشراك المجتمع المدني على نحو أكبر، كما أن تعزيز الكفاءة وفعالية

في تقارير الأجهزة الأخرى؛ والاستخدام الأفضل للوقت في الجلسات العامة للجمعية العامة ولجانها الرئيسية؛ والارتقاء بمركز الجلسات العامة للجمعية العامة؛ وترشيد جدول الأعمال؛ والإعداد بصورة أفضل لعمل الجمعية العامة. وهناك أيضاً مقتراحات لتحسين الجمعية العامة. وتحسين فعالية عملية الميزنة، وزيادة قدرة وفعالية الأمانة العامة.

السيد سومي (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
يعرب وقد بلدي عن عميق تعاطفه مع هندوراس حكومة وشعباً في أعقاب الكارثة الطبيعية، ويُعرب عن دعمه لهما في ساعة الشدة هذه.

إن الفريق العامل رفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعنى بتعزيز منظومة الأمم المتحدة قد حقق تقدماً كبيراً في عمله منذ إنشائه قبل عام واحد فقط.

إن القضايا التي يقتضي الأمر إجراء المزيد من المناقشة المستفيضة بشأنها قبل أن يتبلور تلاقي الأفكار بشأنها تشمل عملية الميزنة، ودور لجنة البرنامج والتنسيق، والطريقة التي يمكن بها تعزيز مشاركة مجموعات رئيسية، بما فيها المنظمات غير الحكومية، في كل أجزاء منظومة الأمم المتحدة. وعندما يستأنف الفريق العامل مناقشاته في وقت مبكر من العام المقبل، ينبغي له أن يركز في البداية على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسائل. ويعتقد وفدي أن المناقشات في الفريق العامل تجسد الجدية التي تنظر بها الدول الأعضاء إلى هذه المنظمة وتسعى بها إلى تحسين كفاءتها وفعاليتها حتى في الوقت الذي تواجه فيه التصورات العامة السلبية التي ليس لها مبرر في كثير من الأحيان. إنها هذه الروح، روح النية الحسنة البناءة التي تأمل أن تتمكن من التوصل المبكر إلى توافق في الآراء، ولا سيما بشأن ترشيد جدول الأعمال والارتقاء بمركز الجلسات العامة للجمعية العامة، والقرارات التي تتخذ مستقبلاً بشأن مدة خدمة الأمين العام وتعيينه، والرقابة والمساءلة في الأمانة العامة.

ويؤيد وفدي جميع الجهد الرامي إلى القضاء على الاذدواجية والتبديد أو إلى تشذيب البيروقراطية الدولية، ولكن لا نرى لا عمل هذا الفريق ولا سيناريو الإصلاح العام على أنهما مجرد عملية تقليص للافاق، ولا نعتقد أن إبعاد الأمم المتحدة عن مسؤولياتها الاقتصادية والاجتماعية أمر يخدم مصالح الجميع أو تطلعات الكثرين. وكما أبرز الإعلان الصادر بمناسبة الذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، إن التحدي الذي نواجهه في عصرنا يتمثل في إعادة توجيه الأمم المتحدة نحو تقديم خدمة أكبر للجنس البشري، ولا سيما لمن يعانون من الناس والمهمومين منهم

لقد انشئ وسط حالة من عدم اليقين والخلاف فيما يتعلق بدوره المحتمل وتكوينه وولايته، واستطاع منذ ذلك الحين تحديد موضوعات معينة للمناقشة وحقق تقدماً بشأنها. وأحيلت إليه مسائل من جانب بعض الأفرقة التفاوضية الأخرى، وكان لطابع الإشراك العام في اجتماعاته فضلاً عن الطابع الحصري للموضوعات المنتقدة الفضل في تبديد الكثير من المخاوف والشكوك.

ومن دواعي ترحيب وفدي أن تقرير الفريق العامل المقدم إلى الجمعية العامة لا يتضمن فقط وصفاً إجرائياً لعمله، بل يتضمن أيضاً وثيقة موضوعية في المرفق الثاني تشير إلى المجالات التي يمكن أن يكون فيها بعض التقارب في الآراء وإلى غيرها من المجالات التي يلزم فيها إجراء المزيد من المناقشات المستفيضة ليظهر ذلك التقارب. إن النجاح النسبي لعمل الفريق يعود أيضاً إلى أساليب العمل الابتكارية التي أدخلها نائباً الرئيس، ويفيد وفدي أن يثنى على السفير كولن كيتينغ والسفير براكاش شاه.

وأرجح أيضاً بحقيقة أن الفريق العامل قد أعرب بوضوح أنه يركز في عمله على تحسين قدرات الجمعية العامة للقيام بوظائفها ودورها وممارسة سلطاتها بصورة فعالة، وعلى تحسين قدرات الأمانة العامة على الاضطلاع بفعالية وكفاءة بالولايات الناتجة عن العمليات الحكومية الدولية وذلك بالشفافية والمساءلة اللازمين. ومن الصواب، أنه لا يعتبر أن ولايته تمثل في الاستجابة لازمة مالية عاجلة.

ويحتوي التقرير على عدة أفكار مفيدة تتعلق بتحسين مناقشة تقرير الأمين العام والاستجابة الحكومية الدولية له، وزيادة نظر الجمعية العامة

السيد عبد الله (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): في أعقاب الكارثة الطبيعية الأخيرة التي حلّت بهندوراس، أود أيضاً أن أعرب عن تعاطفنا وتضامنا مع ذلك البلد الصديق آملين، بفضل مساعدة المجتمع الدولي، أن تتعافى بسرعة هندوراس حكومة وشعباً، من هذه المحنّة.

إني إذ أتكلّم عن البند ٨ المعنون: "تعزيز منظومة الأمم المتحدة"، أود أن أشكر نائب رئيس الفريق العامل رفيع المستوى المفتوح بباب العضوية المعنی بهذه المسألة، السفير كيتينغ، ومثل ديوزيلندا، والسفير شاه، وممثل الهند، بفضل الجهود الدؤوبة التي بذلها تمكّنت الدول الأعضاء هذا العام من إحراز تقدّم في نظر هذه المسألة الهامة لمستقبل الأمم المتحدة.

إن مساهمة الفريق العامل تكمّل العمل الذي بدأ بصدّ "خطة للسلام" و "خطة للتنمية". فالمนาشرات التي دارت في هذا الصدد قد انعكست أيضاً في الحوار الذي دار في الفريق العامل رفيع المستوى المفتوح بباب العضوية المعنی بالحالة المالية للأمم المتحدة، والفريق العامل المفتوح بباب العضوية المعنی بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضاءه، والفريق العامل المعنی بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية.

إن المهام التي اخذتها الدول الأعضاء على عاتقها بواسطّة هذه الأفرقة العاملة العديدة تأتي تعبيراً عن التحدّيات التي ستواجهها المنظمة المجددة لكي تكون على مستوى حقائق القرن الحادي والعشرين، وإن العمل الذي نتجزّه معاً في هذا المضمار لا بد وأن يعزّز دور منظومة الأمم المتحدة وفعاليتها وكفاءتها، على النحو الذي أكد عليه القرار ٢٥٢/٤٩، الذي أنشأ فريقنا، ولا يمكن تحقيق هذه النتيجة إلا من خلال التحقّيق الكامل والتابع لمقاصد ومبادئ الميثاق.

ولهذه الغاية، يجب أولاً أن نفي بالالتزامات الضروريّة، وأن نتوصل إلى توافق في الآراء في صياغة الاصلاحات التي تقضي بها العلاقات الدوليّة المتطرّفة. وبصورة أكثر تحديداً، وفيما يتعلق باحتمالات اتخاذ إجراء ملموس بناءً على مختلف المناشرات ووثائق العمل المطروحة لنظر الباحثين في

بشدة، إن احتياجات التنمية، مثلًا، لا تزال بعيدة عن الاشباع، والالتزامات التي قطعت في المؤتمرات العالمية الأخيرة التزامات هائلة. وإذا تمكنا حتّى من تخفيض النفقات وتوفير الأموال من خلال أحد جوانب الإصلاح، وجب علينا أن نضمن إعادة استثمار هذه الوفورات في أولويات الأمم المتحدة التي تعاني حالياً من نقص شديد في الأموال.

ومع أن الفريق العامل قد تناول حتى الآن بندين رئيسيين: الجمعية العامة والأمانة العامة، فإن ولايته تمثّل في العمل على تعزيز منظومة الأمم المتحدة. ويأمل وفدي أن يتم التطرق في المرحلة اللاحقة من العمل إلى عمل منظومة الأمم المتحدة وأدائها، بما في ذلك العلاقات مع الوكالات المتخصصة ومؤسسات بريتون وودز.

إن رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في اجتماعهم الذي عقدوه في كولومبيا في شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي علّقوا بإفاضة على النهج الواجب الاتّباع في إصلاح الأمم المتحدة. وقد أكدوا من جديد، في جملة أمور، التزامهم الثابت بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، وشددوا على ضرورة إضفاء الصبغة الديمقراطيّة على المنظمة وتعزيز فعاليتها، وأعلنوا أن تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية يمثل أعلى أولوية وأعظم تحدّد للأمم المتحدة في الحقبة الجديدة. وفي هذا الصدد، شددوا على ضرورة استعادة أولوية دور المنظمة في إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدوليّة ارتكازاً على العدالة والمساواة، وشددوا على وجوب توجيه دور الأمم المتحدة نحو التحول الإيجابي للمجتمع الدولي، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والحفاظ على السلم والأمن الدوليّين، وتعزيز التفاهم بين الشعوب. إن عملية الإصلاح التي نحن بصددها لا ينبغي أن تكون غاية في حد ذاتها، بل ينبغي التصدي لها وتحقيقها على نحو لا تغّرب فيه هذه الأهداف عن الباب.

ويتعهد وفدي بمناسبة المزيد من العمل في الفريق مهتماً بهذه المناظير المتصلة بمقاصد وأهداف المنظمة.

القرار ٢٦٤/٤٨، أود أن أؤيد الفكرة الواردة في الوثيقة WGUNS/CRP.12، والقائلة بأنه ينبغيمواصلة بحث إمكانية التحفيز على إقامة علاقة أكثر تفاعلاً بين مجلس الأمن والجمعية العامة. ومع ذلك لم تلتئ تلك النقطة الحيوية الاهتمام الذي تستحقه. ومن المنطقي تماماً، أن تعتبر نقطة ذات أولوية خلال عمل الفريق المقرب.

على أننا لا نستطيع أن نتناول الجمعية دون النظر في دور رئيسها في سياق إعادة تنشيط هذه الهيئة. وفي الواقع، يعتقد بدي أن رئيس الجمعية العامة يجب أن يكون ظاهراً للعيان بدرجة أكبر. ومن أجل تحقيق ذلك، يجب أن يقوم بدور نشيط في الدبلوماسية الوقائية وأن يقوم بمبادرات في مجال التنمية. وتعتبر التدابير التي أوصى بها الفريق العامل فيما يتصل بدور رئيس الجمعية العامة خطوة أولى في الاتجاه الصحيح.

والنقطة الأخرى التي حددتها الفريق العامل هذه السنة كعنصر مركزي ينبغي أن يركز عليه المشاركون اهتمامهم، هي الأمانة. ولا أود في هذا البيان أن نتناول الآليات التي تمكن الجمعية العامة من ضمان احترام الأمانة لالتزامها بالخضوع للمساءلة. كما لا أود أن نتناول تنفيذ الولايات أو آليات الرقابة. وتعتبر كل هذه المسائل هامة بالتأكيد، بل أساسية. بيد أنني أعتقد أن النظر فيها يجب أن يتم بقوة وبحرص بالغ على الدقة وذلك في اللحظة المناسبة، وفي الإطار المناسب.

بل أود بصورة أعم أن أؤكد على ما يلي. إن الإصلاح الذي نؤيده ينبغي لا يؤدي إلى المنتظم إلى تخفيض أعداد الموظفين تحت ذريعة ضبط الميزانية وتحقيق الكفاءة. ولا يجب أن يشكل الإصلاح المتوازن في دواعي وجود إدارات تعالج التنمية أو تكون قد أنشئت بموجب طلبات محددة من البلدان النامية. وعلى أية حال، إن الترشيد، إذا كان مطلوباً، يجب أن ينفذ على نحو منصف ومع احترام التوازن الجغرافي بصورة عامة في توزيع المناصب والتعيينات.

ولا يمكننا أن نتكلم عن الأمانة دون الاشارة إلى الحجر الأساسي في المنظومة أي الأمين العام. وهنا أيضاً فإن عملنا قد بدأ الآن بالكاد. إلا أنه أخذت

مسألة تعزيز منظومة الأمم المتحدة. تود تونس أن تبدي عدداً من الملاحظات.

والنقطة الأولى التي أود أن أؤكد عليها هي ولاية الفريق العامل. ومن الواضح أنه بعد شهور من المفاوضات، حددت الدول الأعضاء الآن نطاق العمل والأهداف المناظرة بالفريق العامل. وبينما يعتبر هذا الفريق مستقلاً عضواً عن الأفرقة الأخرى، فإنه يظل أحد الطرق الرئيسية في تطوير عملية إصلاح الأمم المتحدة.

وعلى أساس هذه الرؤية المتعددة وإن تكن مشتركة، تود تونس أن تذكر مرة أخرى بأن الجمعية والأمانة هما الموضوعان الرئيسيان اللذان ينبغي أن يتناولهما الفريق. وفيما يتعلق بالجمعية العامة، يجب أن ينظر الفريق بصفة خاصة في السبل المؤدية إلى تحسين فعاليتها لتمكنها من القيام بدورها الكامل كما حدد الميثاق. وبالمثل، تعتبر الكفاءة هدفاً رئيسياً يجب أن نسعى إلى تحقيقه عند استعراض وظائف وخصائص الأمانة. وعلى أي حال يجب أن تسير الكفاءة المنشودة جنباً إلى جنب مع الزيادة في الشفافية.

إن تعزيز دور الجمعية العامة هو محط الاهتمام في أنشطة الفريق. كما أن استعراض علاقات الجمعية مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى يشكل جانباً أساسياً من عمله. وإنني أفكر هنا بصفة خاصة في العلاقة الجدلية التي يجب أن توجد بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. وفي الحقيقة، إن الأمر إنما ينصب على التطبيق الواجب لأحكام موجودة فعلاً في ميثاقنا. وبعد انتصاف أكثر من ٥٠ سنة، لم يتحقق حتى الآن تطابق كافٍ بين النص والممارسة العملية.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة، لا أعتزم أن أطيل في الحديث عن الجانب العملي لهذا التعاون ومختلف الأشكال التي يجب أن يأخذها التعاون وتبادل الآراء فيما بين هاتين الهيئتين، لأن هذا الجانب ينبغي دراسته بتفصيل أكبر في المفاوضات التي سيقودها الفريق العامل خلال السنة المقبلة. وفي هذا السياق، وبالإشارة مرة أخرى إلى نص

باب العضوية الرفيع المستوى المعنى بتعزيز منظومة الأمم المتحدة، وأن أشيد بجذارة رئيسها السابق، السيد فريتاس دو أمارال، على التزامه الثابت تجاه المهمة الحيوية الخاصة بإصلاح الأمم المتحدة وقادته للجهود المبذولة في هذا السبيل.

واسمحوا لي بأن أذكر بأن الغرض من الجهد التي نبذلها لإصلاح الأمم المتحدة لا يتمثل في تصفير حجم المنظمة لمجرد تحقيق التوفير. فهذا يمثل في تعزيز المنظمة عن طريق ترشيد أعمالها وتعزيز كفاءتها وفعاليتها. وتحقيقاً لذلك الغرض، اقتربت حكومتي إعادة استثمار الموارد التي تتتوفر نتيجة الترشيد والإصلاح، في أنشطة الأمم المتحدة ذات الأولوية، ولا سيما أنشطتها في ميدان التنمية. ومن الأهمية بمكان أن نتال خلال هذه الدورة الحادية والخمسين أوسع تأييد ممكن من الدول الأعضاء لهذا المبدأ العام فنتمكن عندها من إنشاء آلية محددة لإعادة استثمار الوفورات. ووفد بلدي على استعداد للتعاون مع الوفود الأخرى المهمة بأمر إنشاء هذه الآلية.

وثانياً، أرى أن تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة ينبغي أن يركز إلى حد أبعد على المسائل التي تتطلب القيام بعمل الآن وفي المستقبل، مع الاكتفاء بالحد الأدنى من وصف الأداء الماضي للأمم المتحدة.

وثالثاً، من الضروري إجراء دراسة متأنية عن دور لجنة البرنامج والتنسيق في تنسيق أنشطة الأمم المتحدة بتحديد الأولويات وإلغاء الازدواجية بين البرامج. ونحن لا نعتقد أنها تضطلع بهذا الدور على نحو كافٍ. وبغية إصلاح هذه الحالة، يقترح وفد بلدي أن تتألف عضوية لجنة البرنامج والتنسيق من الوفود القادرة على الخوض في الاعتبارات الموضوعية في فرادي البرامج، فضلاً عن التوصل إلى أحكام سياسية بقصد تحديد الأولويات بين مختلف البرامج. ومن شأن هذا أن يمكن لجنة البرنامج والتنسيق من الإسهام في تنفيذ برامج الأمم المتحدة على نحو أكثر كفاءة. ويفصل وفد بلدي في أن تعالج هذه المسألة باستفاضة خلال الدورة الحادية والخمسين.

تظهر بالفعل الخطوط العامة لنهج أكثر اتساقاً مع حقائق اليوم. وفي مقدمة الشواغل المعرب عنها قضية الشفافية في هذا الصدد. فنحن بحاجة إلى أن نجد صيغة أفضل لتمكيناً من الوصول إلى عملية اختيار تكون أقل غموضاً وأكثر ديمقراطية. وفي ذلك المقام، من الواضح أن الجمعية العامة ينبغي أن تقوم بدور أقوى، وستطرح خلال المفاوضات المقبلة، الإجراءات التي يجب أن يقوم عليها ذلك الإصلاح. كما يجب إضفاء طابع مؤسسي على معيار التناوب الإقليمي في تعيين الأمين العام وفي هذا الصدد نفسه يمكننا بل يجب علينا أن نناقش الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن لحق النقض. ويجب أن يولي الفريق مزيداً من الدراسة لمسائل أخرى، مثل مدة وعدد فترات خدمة الأمين العام.

وكل هذا يشهد على نطاق المهمة التي تنتظرنا لإصلاح هذه الأداة القيمة للسلم والتنمية: الجمعية العامة من ناحية، ومن الناحية الأخرى الأمانة، والتي يعتمد على فعاليتها نجاح جميع جهود الأمم المتحدة.

وبالنظر إلى هذا، تود تونس أن تختتم بالإعراب عن دعمها للفكرة المطروحة في تقرير الفريق العامل بشأن ضرورة القيام بمشاريع معاينة لتعزيز صورة الأمم المتحدة لدى الرأي العام. ويمكن أن يقوم بذلك النشاط على إنجازات المنظمة في مجالات التنمية، وحفظ السلم، والنهوض بحقوق الإنسان. ومن أجل ذلك، وإلى جانب استخدام وسائل الإعلام التقليدية، يمكن للأمم المتحدة أن تطبق بنجاح التكنولوجيا الإعلامية الجديدة. ولذلك الغرض، يجب مساعدة بعثات البلدان النامية، وبصفة خاصة، على الوصول إلى معلومات للأمم المتحدة واستخدامها عند الحاجة. ويجب أن تكون المعلومات متاحة بجميع اللغات الرسمية للمنظمة.

السيد كونيشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أود أيضاً أن أضم صوتي إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن صادق تعاطفي وإحساس بتضامن بلدي مع شعب وحكومة هندوراس، اللذين تعرضا بلدهما لخسارة فادحة نتيجة للإعصار الأخير.

وأود أن أنهي رئيس الجمعية العامة، السفير غزالى اسماعيل، على توليه رئاسة الفريق العامل المفتوح

للمشاكل في كل ركن من أركان العالم. وإذا سرنا ببطء شديد في وضع المنظمة على المسار الصحيح، فإنها لن تتمكن من الاستجابة للمطالب المتنامية والملحة للمجتمع الدولي. فإصلاح الأمم المتحدة مسألة ملحة فعلاً، ونحن في الواقع في سباق مع الزمن.

السيدة دوران (جامايكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

يشر فني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الـ ١٣ الأعضاء في الجماعة الكاريبيّة، التي هي أعضاء في الأمم المتحدة وهي: أنتيغوا وبربودا، وبربادوس، وبليز، وترينيداد وتوباغو، وجزر البهاما، ودومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا، وسورينام، وغرينادا، وغيانا، وبلدي جامايكا. وأود أن أعرب بالنيابة عنها عن خالص التعازي إلى هندوراس حكومة وشعباً لما لحق بها من خسارة في الأرواح ومن أضرار نتيجة الإعصار الذي أصابها مؤخراً. ونحن في منطقة البحر الكاريبي ندرك من تجربتنا المباشرة للخراب الذي يمكن أن تخلفه هذه الظواهر الطبيعية، ونعلم أن المجتمع الدولي سيهب لنجد الشعب هندوراس في ساعة الشدة هذه.

إن بلدان الجماعة الكاريبيّة ترغب في الإعراب عن امتنانها للرئيس السابق للجمعية العامة، السيد ديوغو فريتاس دو أمارات، وإلى نائب الرئيس، السفير كيتينغ ممثل نيوزيلندا والسفير شاه ممثل الهند. الذين وجهوا بمهارة فائقة مداولات الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح بباب العضوية بشأن تعزيز منظومة الأمم المتحدة طوال العام الماضي.

وخلال الدورة الخمسين، سعت الجمعية العامة إلى المضي قدماً في جدول أعمال إصلاح منظومة الأمم المتحدة، الذي وضع في وقت سابق. ولقد وجهت الجهود الأولية، في جملة أمور، نحو وضع اقتراحات شاملة من شأنها أن توجه أعمال المنظمة في مجال السلام والتنمية: أي "خطة للسلام" و"خطة للتنمية". ولم تكن هذه الجهود سوى جزء من الجهود العامة الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة وإعادة هيكلتها، وهي الجهود التي تأخذ بعين الاعتبار القدرة المؤسسية للمنظمة فضلاً عن السياسات التي ينبغي أن توجه عملياتها.

ورابعاً، في حين أن رئيس الجمعية العامة دوراً هاماً للغاية ينبغي أن يضطلع به في الجهود الرامية إلى تعزيز الجمعية، فإن جهوده في هذا الصدد يعوقها النقص الحاصل في عدد الموظفين والموارد المالية. وإنني أعتقد إذن أنه ينبغي النظر بجدية في إحداث زيادة مناسبة في ميزانية مكتب رئيس الجمعية العامة وفي عدد موظفي الدعم الملحقين به.

خامساً، من الضروري في الدورة المقبلة النظر في آلية مناسبة للتوجيه الدرأية والخبرة اللتين تتمتع بهما المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المدنية لإفادتها مداولات الجمعية العامة. إن مفهوم محقق المجتمع المدني، الذي اقترح خلال الدورة الماضية، مفهوم ينبغي أن يدرس بجدية في هذا الصدد.

و السادساً، أخشى أن يؤدي إنشاء منصب نائب الأمين العام، ما لم يأت ذلك نتيجة تفكير متأن، إلى مجرد إضافة طبقة أخرى من البيروقراطية إلى النظام القائم، وجعل خط التسلسل الإداري خطأً أطول، والإقلال من كفاءة الأمانة العامة. والحقيقة أنه حتى بدون إنشاء الفئة الجديدة، فئة نائب الأمين العام، ينبغي خفض عدد مناصب وكلاء الأمين العام التي يوجد منها الآن ما يزيد على ٢٠ منصباً. والدورات التي تعلمناها فيما يتعلق بمنصب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي تنطبق على هذه المسألة.

وأخيراً، فإني أثناء المناقشات التي أجراها الفريق العامل في دورته الأخيرة، كثيراً ما كانت تستوقف نظرى الحاجة إلى تنسيق جهود الأفرقة العاملة الخمسة بغية كفالة تحقيق الإصلاحات المرجوة في مجالاتها بطريقة متسقة. وفيما نحن نقترب من المرحلة النهائية للجهود التي نبذلها من أجل الإصلاح، أود أن أؤكد على ضرورة أن يقوم رئيس الجمعية العامة، إلى جانب نواب رؤساء مختلف الأفرقة العاملة، بتنسيق جهودنا حتى تؤتي ثمارها في شكل خطة شاملة للإصلاح تتضمن إصلاحات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن المجال المالي للأمم المتحدة.

وفي هذا المناخ الدولي غير المستقر وال سريع التقلب في كثير من الأحيان يطلب إلى الأمم المتحدة أن تضطلع بدور أنشط من أي وقت مضى في التصدي

وتأكيد وفود الجماعة الكاريبية الاقتراحات التي يجري التفكير فيها لتحسين تسيير أعمال الجمعية العامة، مثل تناول جدول أعمالها، وتوقيت دوراتها، وطول مناقشاتها، وصلتها باللجان الرئيسية. لكن من المهم في الوقت ذاته أن نقبل بضرورة تعزيز دور رئيس الجمعية العامة، بما يتمشى مع حرصنا على تعزيز مكانة ذلك الجهاز الرئيسي.

ونحن نتفق على أن الوثائق الداعمة لعمل الجمعية العامة، مثل تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة وتقرير مجلس الأمن، ينبغي إعدادها وتقديمها على نحو يجعلها تحدث أثراً جاداً أقوى في أنشطة الجمعية.

والإجراء المتتخذ في السلسلة الأخيرة من المؤتمرات العالمية من أجل إشراك المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في أعمال المنظمة قد مهد الطريق لنظرتنا في الصلة التي ينبغي أن تكون موجودة بين هذه المجموعات والأمم المتحدة. ولا يمكن تجاهل الأسهام القيم الذي يمكن لهذه المجموعات تقديمها، وينبغي أن نضع بعيننا الطرائق الازمة لإشراكها بطريقة لا تقوض العمل الحكومي الدولي للجمعية العامة ولجانها.

وفيما يتصل بالأمانة العامة، أود أن أشير إلى كلمات الأمين العام عندما خاطب الفريق العامل في آذار/مارس من هذا العام. فقد قال:

"إننا بحاجة إلى أمانة عامة مبسطة، وأكثر تماسكاً واستجابة. ولا بد لها من أرفع معايير الكفاءة والمقدرة والتزاهة. ويجب أن تشكل لتقدم الدول الأعضاء وللآلية الحكومية الدولية دعماً على أقصى قدر ممكن من التكامل والفعالية." (A/50/24, المرفق الثالث)

ونحن نشاطر الأمين العام رأيه فهو يتسم وأحكام المادة ١٠١ من الميثاق، التي تتضمن معايير واضحة لتوظيف وتعيين الموظفين، بما في ذلك الأهمية التي ينبغي إيلاؤها للتوزيع الجغرافي العادل. ونرى أن أي اقتراح لإصلاح الأمانة العامة ينبغي أن يأخذ في الاعتبار جميع مستويات الموظفين ونحن ندرج في

إن الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة واعتماد الإعلان المتعلق بتلك المناسبة وفراً قوة دفع لعملية الإصلاح، إذ أعاد رؤساء الدول أو الحكومات تأكيد التزامهم بالمنظمة وتعهدوا بالعمل على إصلاحها. ويتمثل الهدف، حسب قولهم، في

"أن نهدي القرن الحادي والعشرين أمماً متقدمة لها من العدة والتمويل والبناء ما يجعلها قادرة على تقديم خدمة فعالة للشعوب التي باسمها أنشئت". (القرار ٦٥٠)

ويجب أن ينظر إلى ولاية الفريق العامل رفيع المستوى المفتوح بباب العضوية بشأن تعزيز منظومة الأمم المتحدة إزاء هذه الخلفية.

وترى بلدان الجماعة الكاريبية أننا نحتاج، بوصفنا بلداناً نامية، إلى بيئة دولية تمكن بلداننا من تحقيق أهدافها الوطنية المتعلقة بالأمن والتنمية، ومن تحسين مستوى معيشة شعوبنا. ونحن نؤيد دور الأمم المتحدة في التركيز على برامج التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان. ولهذا الغرض، فإن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية متحدة في رغبتها في رؤية إعادة تنظيم الهياكل القائمة للمنظمة بغية تحقيق تلك الأهداف، ونحن متزمون بالعمل من خلال الفريق العامل رفيع المستوى على تحقيق هذه الغاية.

ولقد تقرر بحق خلال العام الماضي أن يركز الفريق العامل تركيزاً مباشراً على مجالين هما الجمعية العامة - بوصفها أعلى هيئة حكومية دولية في المنظمة - والأمانة العامة، لاضطلاعها بتنفيذ الولايات الصادرة عن الآلية الحكومية الدولية وتنظيم عملها.

وتود وفود الجماعة الكاريبية الحفاظ على الطابع العالمي والديمقراطي للجمعية العامة التي هي جهاز الأمم المتحدة الأصدق تمثيلاً. كما نود أن نشهد اتخاذ خطوات لتحسين قدرة الجمعية وأجهزتها الفرعية على توفير التوجيه الواضح والمتماضك للسياسة العامة التي تتبع.

المتحدة لم يتوصل إلى أية استنتاجات، فإنه قد قدم إلينا تقريراً شاملاً (A/50/24) سيكون أساساً لمداولاتنا في المستقبل. وقد وفّر الفريق العامل محتلاً هاماً لأجل إيجاد طرق جديدة لتعزيز منظومة الأمم المتحدة، وبعتقد أنه ينبغي الحفاظ على زخم عمله. وينبغي عمله أن يسير بالترادف مع المناقشات الجارية حول مجالات أخرى من إصلاح الأمم المتحدة.

وفي الوقت الذي نعيده فيه التأكيد على دور الجمعية العامة باعتبارها أرفع جهاز تداولي وأرفع جهاز لصنع القرار في منظومة الأمم المتحدة، نرى أن الجمعية ينبغي أن تستمر في توفير قيادة حقيقة وخاصة في مساعدة المجتمع الدولي على تقييم جميع القضايا حتى يمكن اتخاذ القرارات الصائبة بشأن القضايا التي تهمنا. وحسب تفويض الميثاق، ينبغي للجمعية أن تكون قادرة على القيام برسالة عالمية.

إن الأمم المتحدة تحتاج إلى منظومة قادرة على أن تواجه وتحمّل التحديات الجديدة للقرن الحادي والعشرين. ويجب لا نسمح بتهميش الجمعية العامة أو تقليل شأنها، سواء داخل الأمم المتحدة أو بالنسبة للقضايا العالمية. إن هذه الحالة، في رأينا يمكن أن تؤدي في الأمد الطويل إلى جعل الجمعية غير فعالة في ممارسة ولايتها الواسعة النطاق، بما في ذلك سلطتها الواسعة على مجلس الأمن. ويقتضي هذا الدور القيادي الدعم الملائم من الناحيتين المؤسسية والمالية ومن ناحية الموظفين. ودون هذا الدعم لن تكون الجمعية قادرة على العمل بكفاءة وفعالية حيث أن جدول أعمالها ضخم ومتشعب.

وفي الوقت ذاته نود أن نشهد الجمعية العامة وقد ازداد اشتراكها في مناقشة المسائل الموضوعية وخاصة المسائل التي تؤثر على السلم والأمن الدوليين. وفضلاً عن ذلك، ينبغي لا نسمح للجمعية العامة بأن توافق مواقف عمياء على القرارات المتخذة من جانب أجهزة الأمم المتحدة الأخرى مثل مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

لذلك فإننا نؤيد مبادرة الجمعية العامة إلى استعراض جدول أعمالها وعملية تحديد أولويات

هذه العملية انتخاب الأمين العام. إن اقتراحات تحسين قدرة الموظفين على الاضطلاع بولاياتهم ينبغي أن تأخذ في الاعتبار شروط خدمتهم وال الحاجة إلى القابلية للتنقل والترقية، وجود استراتيجيات لتدريب وتطوير الموظفين، وال الحاجة إلى الحفاظ على طابع الحياد في الخدمة المدنية الدولية.

ومن المعترف به أن الحالة المالية الصعبة تملّى علينا توخي الاقتصاد وال肯اية باعتبارهما قضية الساعة. لكنهما لا يمكن أن يصبحا غايتيْن في حد ذاتهما، فكل إصلاح ينبغي أن يكون موصولاً بتحقيق أهداف المنظمة.

إن الاقتراحات المتصلة بتعزيز دور الجمعية العامة وتحسين قدرة الأمانة العامة على العمل بفاعلية كانت محل نظر دقيق في الفريق العامل رفيع المستوى المفتوح بباب العضوية المعنى بتعزيز منظومة الأمم المتحدة. وعلى مدى العام الماضي، استطاع الفريق أن يعمل لتوضيح مختلف المقترنات. وتقرير الفريق (A/50/24) يوضح المجالات التي كان هناك اتفاق في الآراء بشأنها. ومن الواضح أنه لا يزال ينبغي القيام بجهد جديد من أجل توطيد التقدم المحدود المحرز، والتحرك في المجالات الأخرى بغية الوصول إلى توافق في الآراء بشأن جميع المسائل المتعلقة في المستقبل القريب.

وستواصل وفود الجماعة الكاريبيّة التعاون مع الرئيس ومع نائبِي رئيس الفريق - السفير شاه ممثل الهند والسفير ليان ممثل النرويج - وهي تتطلع إلى حوار بناءً عندما يستأنف الفريق العامل عمله.

السيد محمد (بروني دار السلام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أنضم إلى الآخرين الذين تكلموا قبلني في الإعراب عن مؤاساة وفدي المخلصة لحكومة هندوراس وشعبها على الكارثة الناجمة عن السيول على طول ساحل هندوراس الشمالي المطل على المحيط الأطلسي.

وعلى الرغم من أن الفريق العامل رفيع المستوى المفتوح بباب العضوية المعنى بتعزيز منظومة الأمم

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد على أهمية هذا الإصلاح لنا جميعاً لضمان أن يكون أداء الأمم المتحدة على مستوى التوقعات الدولية، ولتكون على استعداد لمواجهة التحديات المستقبلية. ونحن ندرك أن إجراء تغييرات بهدف تحسين وتعزيز المنظومة عمل مرضي ويحتاج إلى وقت طويل. ومع ذلك، من الأهمية بمكان أن يكون الأعضاء متزمنين بالكامل بأهمية تعزيز منظومة الأمم المتحدة، وبروني دار السلام متزمرة بتقديم تعاونها الكامل.

السيد بارك (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفدي أن يضم صوته إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن تعاطفه العميق مع حكومة هندوراس وشعبها، وخاصة مع ضحايا كارثة الفيضانات التي وقعت مؤخراً هناك.

ما برحت الجهد المبذولة منذ أوائل هذا العام، بقيادة الفريق العامل رفيع المستوى المفتوح بباب العضوية المعنى بتعزيز منظومة الأمم المتحدة، لإصلاح الأمم المتحدة تنصب على إعادة تشكيل دور كل من الجمعية العامة والأمانة العامة. وبفضل المشاركة النشطة للدول الأعضاء والقيادة القديرة لرئيس الفريق العامل، أحرز تقدم في تحديد المسائل المحورية التي ينطوي عليها النظر في كيفية إعادة توجيه الجهازين لمعالجة تحديات اليوم بصورة أفضل.

وفي الوقت الذي نبدأ فيه نصف القرن الثاني لوجود الأمم المتحدة، يصبح تحقيق إصلاح له مغزاً، عن طريق إنجاز ولاية الفريق العامل رفع المستوى المفتوح بباب العضوية المعنى بتعزيز منظومة الأمم المتحدة، أمراً يكتسي أهمية أكثر من أي وقت مضى. وسيواصل وفدي الإسهام بنشاط، كما فعلنا خلال السنة الماضية، في مناقشة قضايا إصلاح الأمم المتحدة في جميع المحافل المعنية، بما فيها الفريق العامل، الذي سيستأنف مداولاته في العام المقبل.

إن هدفنا الأول هو جعل الأمم المتحدة أفضل عدة وتمويلها وهيكلة لتمكينها من الوفاء بفعاليتها بالولاية المناطة بها بموجب الميثاق في صون السلم والأمن الدوليين، والنہوض بالتقدم الاجتماعي، وتحسين حرية ونوعية الحياة لشعوب الدول كافة. واليوم، يمر

أنشطتها وتبسيطها. ونأمل أن تحافظ هذه العملية على مصداقية الجمعية العامة والأمم المتحدة في مجموعها. ونشعر بالتشجيع إزاء نجاح الجمعية في اختتام المناقشة العامة قبل موعدها بيوم واحد هذا العام. إن هذه خطوة إيجابية وهامة جداً لتوفير الوقت والموارد. ويرى وفدي أن الانضباط والالتزام اللذين تحلت بهما الدول الأعضاء قد لعبا دوراً هاماً في هذا الانجاز، وهذا أمر ينبغي الحفاظ عليه.

وؤيد أيضاً زيادة تعزيز التعاون والتنسيق بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. وكما يصبح عمل مجلس الأمن أكثر شفافية، ينبغي أن يعم على الجمعية العامة بيان شهري عن برنامج عمله المتوقع. وسيكون هذا البيان مفيداً للدول الأعضاء، خاصة منها الدول التي لديها بعثات صغيرة، مثل بعثتنا. وسيساعدنا أيضاً على ترتيب حضورنا في مختلف اجتماعات هيئات الأمم المتحدة حسب الأولويات.

ولما كانت الأمانة العامة الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة، فإن موظفيها يشكلون أكبر رصيد للمنظمة. ونحن نعتقد أن الأمانة العامة تحتاج، من أجل أن تظل موضع احترام، إلى الموظفين المتزمنين بعمل وأهداف المنظمة. ولذلك فإننا نعتقد أن مداولاتنا حول الإصلاح ينبغي أن تعالج الموضوع الهام المتصل بإيجاد السبل لتحسين موظفي الخدمة المدنية العاملين بالأمم المتحدة. ونحن نعتقد أيضاً أنه ينبغي اتخاذ عدد من التدابير - وبالتحديد، توفير المزيد من فرص التدريب، وتحسين إجراءات التوظيف، وضمان زيادة التنوع والتوازن في المنشأ الجغرافي للموظفين وتحسين القواعد والإجراءات. ولكن كنا نسلم بأهمية الحاجة إلى أن تكون أنشطة الأمم المتحدة، في ضوء صعوباتها المالية، محققة لقدر أكبر من فعالية التكاليف، فإننا نعتقد مع ذلك أن الخطوات التي تتخذ ينبغي ألا تكون على حساب كفاءة الموظفين وفعاليتهم. وفيما يتعلق بعملية التوظيف، يؤيد وفدي الجهد الجاري، وفقاً للمادة ١٠١ من الميثاق، لتوسيع نطاق تمثيل الجغرافي في الأمانة العامة على جميع المستويات، وكذلك تنفيذ تدابير لتحقيق التوازن بين الجنسين.

وعملية اختيار الأمين العام - وهو موضوع ماثل في أذهان الكثيرين في الأمم المتحدة هذه الأيام - هدف حيوي آخر للإصلاح. ونحن نتساءل الرأي القائل بأن هناك حاجة ماسة إلى توسيع هذه العملية وجعلها أكثر تفصيلاً. ونوافق أيضاً على أنه ينبغي للجمعية العامة أن تضطلع بدور أكبر في هذه العملية، وعلى أن عملية الاختيار ينبغي أن تصبح أكثر شفافية. ونحن نعتقد أن الشفافية هامة لأنها تؤثر على مشروعية الأمين العام ومصداقته، وألاهم من كل شيء، على قدرته على القيادة، بوصفه المتحدث باسم المجتمع الدولي.

ونحن نعتقد أن الجمعية العامة، بوصفها مجسدة لاتساع المنظمة وعاليتها، يجب أن تناح لها فرصة معالجة جميع القضايا الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي معالجة شاملة وعلى أعلى مستوى سياسي. وينبغي لها أن توفر أيضاً بصورة فعالة تقييم السياسة العامة والتنسيق بين مختلف أجهزة منظومة الأمم المتحدة. وهذا التنسيق يوفر الغراء اللازم والذي لا غنى عنه لإبقاء طبقات منظومة الأمم المتحدة المعقدة والمتحدة تعمل معاً كوحدة فعالة ومتماستة.

ومن بين جميع أجهزة الأمم المتحدة، لم يتغير حجم أو تكوين أي منها على مدى الـ ٥٠ عاماً الماضية بقدر هائل يقارب التغير الذي طرأ على الجمعية العامة. ونحن متتفقون مع وفود عديدة أخرى على أنه ينبغي تعزيز التعاون بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، كما هو متواتٍ في ميثاق الأمم المتحدة ومبين في قرار الجمعية العامة رقم ٢٦٤/٤٨. فهذا الجهاز يجب أن يعملماً بتناسق وتوازن أفضل لأداء الدور المتواتٍ لهما في الميثاق. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود التي يبذلها مؤخراً مجلس الأمن لجعل عمله أكثر افتتاحاً. وغني عن البيان، أنه يمكن لمجلس الأمن أن ينهض على نحو أفضل بولايته التي أسندها إليه الميثاق عندما تحظى قراراته بأوسع فهم وتأييد من قبل الجمعية العامة.

واسمحوا لي الآن أن أقول بعض كلمات عن نهج وفدي إزاء قضايا إصلاح الأمم المتحدة. بدأ ذي بدء، نحن نعتقد أن الإصلاح يجب أن يعالج بطريقة شاملة

عالمنا بمرحلة انتقال صاعدة من نظام الحرب الباردة العتيق، وتتجاذبه القوى المتضاربة للعلوم والتفتت. وفي وسط حالة عدم اليقين والفوضى هذه، فإن حاجتنا إلى أمم متحدة أكثر فعالية واستجابة تصبح أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. ولكن لا يمكن أن يكتب النجاح لجهودنا من أجل إصلاح الأمم المتحدة لجعلها أكثر قدرة على مواجهة هذه التحديات الجديدة، إلا إذا كانت مدرومة بإرادة السياسية القوية والموحدة للدول الأعضاء.

وفيما يتعلق بتعزيز الأمانة العامة، نعتقد أن جهود الإصلاح التي يبذلها ينبغي أن تستهدف، في المقام الأول، ضمان أن تقدم الأمانة العامة أعلى درجات الدعم الفعال والمنسق للدول الأعضاء. وبغية تحقيق أعلى درجات الفعالية والكفاءة والتزاهة في خدماتها، تحتاج الأمانة إلى أن تظل قادرة على اجتذاب الموظفين الأكفاء والإبقاء عليهم. ونحن نعتقد أيضاً أن من الحيوي مراعاة التنوع الجغرافي والإثنى واللغوي والثقافي في تكوين موظفي الأمانة، كما تقتضي بذلك المادة ١٠١ من الميثاق.

وفيما يتعلق بمسألة إنشاء وظيفة نائب للأمين العام لتنسيق المهام الإدارية والتنظيمية اليومية، نرى أن ذلك قد يمكن للأمين العام من تركيز قدر أكبر من الوقت على القضايا المتصلة بالسياسة العامة. وفيما يتعلق بإصلاح عملية الميزنة، نعتقد أنه ينبغي لأي تغيير أن يرمي إلى إقامة صلة فعالة بين الغاية والوسيلة، بين الولاية والموارد. وحيث أن أي تعقيد أو تصلب لا ضرورة له في عملية الميزنة قد يعيق التشغيل الفعال للمنظمة، فإننا نرى أنه يلزم وجود قدر من المرونة في عملية الميزنة. وما دام مبدأ المسائلة قائماً، فإن قيام الجمعية العامة بالخوض المفرط في دقائق أنشطة الأمانة العامة أمر قد يضر ولا ينفع. ونعتقد أيضاً أن الميزنة البرنامجية لا تؤدي فحسب إلى تحسين تحديد الأولويات بل أيضاً إلى الشفافية والمساءلة. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد على اقتراحنا بأن ترصد الموارد المالية لترجمات الميزانية الـ ٢٥، كما هي واردة في الخطة المتوسطة الأجل. ونحن نعتقد أن هذا الاقتراح يستحق الدراسة الجادة.

الأعضاء. إضافة إلى ذلك، نحن نصر على أن مسؤولية إصلاح الأمانة العامة وإعادة تشكيلها تقع على عاتق الدول الأعضاء لا على عاتق الأمانة العامة نفسها. والأمانة العامة، من جانبها، ملزمة باحترام وتنفيذ القرارات التي تتخذها الدول الأعضاء.

وفي هذا الصدد، نأمل أن تنظر جميع الاقتراحات المتعلقة بإصلاح وإعادة تشكيل منظومة الأمم المتحدة في هذا الفريق العامل، الذي يترأسه رئيس الجمعية العامة. فهذا هو المحقق المناسب. ويجب أن تتجنب تغيير معالم الأهداف تلبية لرغبات مجموعة صغيرة من البلدان. فهذا يتعارض مع روح الشفافية والديمقراطية اللتين أصبحتا علامات مميزة لعملنا في حقبة ما بعد الحرب الباردة.

ووفدي مقتنع بأن القرار ٢٦٤/٤٨ بشأن تنشيط عمل الجمعية العامة يوفر إطاراً لإصلاح عمل الجمعية. وفي هذا الصدد، نعتقد أنه ينبغي تعزيز مكتب رئيس الجمعية العامة من خلال توفير الموارد الكافية. ونحن نرحب بالجهود التي يبذلها رئيس الجمعية العامة لتشجيع الشفافية في عمل الجمعية. لا سيما في العلاقة بين رئاسة مجلس الأمن ورئاسة الجمعية العامة. وهذا هو ما ينبغي أن يكون عليه الحال، لأن مجلس الأمن، حسب نص الميثاق، مسؤول أمام جميع أعضاء الجمعية العامة.

ونحن ندعوه إلى الشفافية في تشكيل لجنة وثائق التفويض. ورأينا المدروس أيضاً هو أن إعداد قائمة المتكلمين في المناقشة العامة ينبغي أن تكون عملية تتسم بنفس القدر من الشفافية. فبعضنا قد تعين عليه أن يزاحم الغير للحصول على مكان معين على قائمة المتكلمين. ولم تقدم الأمانة العامة أسباباً مقنعة لعدم تمكنتنا من الحصول على أماكن معينة، في حين أن بلداناً معينة تتمتع دائماً بامتياز التكلم في الأسبوع الأول من المناقشة. ويبدو أنه عندما يتعلق الأمر بعامة أعضاء الجمعية العامة فإنه رغم المساواة الإسمية فإن البعض مفضلون على غيرهم.

وقد استمعنا إلى اقتراحات بتبسيط أنشطة المنظمة عن طريق إعلان وقف لعقد أي مؤتمرات دولية نظراً للأزمة المالية التي تواجهها المنظمة. ونحن

نتناول مختلف جوانب جهود الإصلاح ككل واحد. وعلى الرغم من إنشاء خمسة أفرقة عمل تابعة لرئيس الجمعية العامة، تعمل حالياً على جوانب مختلفة لإصلاح الأمم المتحدة، في الميادين المخصصة لها، فإن طبيعة القضايا التي تعالجها جميعها متربطة ترابطاً وثيقاً.

وفي ضوء الطبيعة المتربطة لجهود الإصلاح التي يبذلها كل فريق من أفرقة العمل الخمسة، فإننا نعتقد أن النهج الكلي ضروري لضمان أن تأتي نتائج كل فريق منها داعمة لنتائج أفرقة العمل الأخرى. ومع أنه يمكن لكل فريق أن يعالج على حدة جوانب الإصلاح السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمالية للمنظمة، ينبغي لنا أن نبقي نصب أعيننا دائماً أن جميع الأفرقة إنما تعمل من أجل تحقيق نفس الهدف الشامل. وفي حين أن من المثالي بكل تأكيد التوصل إلى اتفاق بشأن مجموعة شاملة من الإصلاحات في غضون فترة زمنية قصيرة، فإن وفدي مقتنع بأنه ينبغي لنا ألا نهجر محاولاتنا إذا كانت خطى تقدمنا لا توافق طموحاتنا. فالتقدم التدريجي المطرد نحو تواافق الآراء أفضل من عدم إحراز أي تقدم على الإطلاق. بيد أن أي جهد للإصلاح، سواءً أكان تدريجياً أم ثورياً، سيطلب زخماً سياسياً قوياً. وإذا لم نتمكن من التوصل إلى اتفاق ذي معنى أثناء دورة الجمعية العامة الحادية والخمسين الحالية، فإننا نخشى أن الزخم الحاسم قد يضع دون تحقيق أي إصلاح. وجمهورية كوريا، من جانبها، ملتزمة بمواصلة القيام بدور فاعل وبناءً في الفريق العامل رفيع المستوى للمساعدة على ضمان التوصل إلى تفاق آراء إيجابي.

السيد مابورانغا (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تساعدنا هذه المناقشة على تقييم ما أنجز أثناء الدورة الخامسة في الفريق العامل رفيع المستوى المفتوح بباب العضوية المعنى بتعزيز منظومة الأمم المتحدة. ونحن نعتقد أن هذا الاستعراض سيساعدنا بدون شك في استخلاص نتائج من شأنها أن تسفر عن تعزيز الجمعية العامة وإعادة تشكيل الأمانة العامة.

وأود أن أؤكد أن أي إصلاح لا يعزز دور الجمعية العامة، وهي جهاز ذو عضوية عالمية تجسد بالتالي مبدأ التمثيل الديمقراطي، لا بد وأن يمني بالفشل لأنه لا يليي طموحات واحتياجات الغالبية العظمى من الدول

تتفاعل بعضها مع بعض بروح التعاون المثمر تعزيزا للعددية في العلاقات الدولية.

وطوال هذه السنوات، أصبحت الأمم المتحدة تمثل حصنًا من الأمل للضعفاء ورفيقاً خيراً وملائماً أيضاً للأقوياء منها. كما أنها أصبحت رمزاً لأهداف السلام والأمن، والتنمية الاقتصادية - الاجتماعية، وحماية البيئة، وتطوير القانون الدولي وتدوينه التدريجي. ولا يسعنا، في حدود هذه المعالم، إلا أن نخلص إلى أن الأمم المتحدة لا تزال تخدم المقصود الأساسي من إنشائها.

ولا شك في أن الأمم المتحدة قد نمت بعد ٥٠ عاماً من إنشائها. وكان لها نصيبها من أوجه النجاح والفشل. إلا أن أصلب تجربتها تتعلق بتصور ازدرادها لقمة أكبر مما تستطيع هضمها في مجال إدارة الأزمات وحل الصراعات، وفي تنفيذها لبرامج التنمية، وفي تطبيق الديمقراطية في أجهزتها الرئيسية، وفي الإدارة المحققة لفعالية التكاليف.

ومن المتناقضات أنه وإن كانت الدول الأعضاء تواصل مضاunganة مطالبيها من الأمم المتحدة، فإنها لا تزودها بالموارد البشرية والمادية اللازمة لها لكي تتمكن من تلبية تلك المطالب أو التوصل إلى النتائج المنشودة.

ونرى أن المنظمة لا يمكن أن تكون إلا ما تريده لها الدول الأعضاء أو ما تمكنها من أن تكونه. ولهذا فإن الأزمة المالية العالمية التي تواجهها الأمم المتحدة تبطل مبدأ صلاحية المنظمة وتشكل اتهاماً لنيتنا في الوفاء بالتزاماتها وفقاً للميثاق وبصفتنا أعضاء في الهيئة الدولية. والرسالة التي توجه من هذه المنصة لا بد أن يكون مؤداتها أن من واجبنا جميعاً أن نسعى لمساعدة المنظمة على تحقيق مقاصدها وأهدافها، وعلى الاستجابة لرغباتنا ولمطالباتنا الجماعية، وذلك بأن تكفل لها قاعدة مالية راسخة.

ولم تحظ مسألة في العصر الحديث باهتمام دولي أكثر مما حظت به مسألة انتشار الصراعات بكل عواقبها الدمرة، بما في ذلك من تشريد للسكان ومعاناة إنسانية، والخطوات التي تتخذها الأمم المتحدة - بتردد في بعض الأحيان - لاحتواها أو حسمها على مدى فترة متباولة من الزمن. والقضية تظل واحدة،

غير مقتنيين بصدق أو بإخلاص هذا الاقتراح الذي يقدم في ملابسات تتسم بعدم الوفاء بالالتزامات الدولية التي قطعت حتى الآن. وفضلاً عن ذلك، قيل لنا أن نقل الأنشطة أو نحجمّها لتحقيق مكاسب في مجال الكفاءة. ونحن نرى أن التقليل في حد ذاته لا يؤدي بالضرورة إلى المزيد من الكفاءة. ولئن كنا نسلم بأن الإصلاح قد يسفر عن إعادة تنظيم الأمانة العامة وتسيطيها، فإن إعادة الهيكلة ينبغي أن تكون على نحو يعجل ويعزز تنفيذ البرامج، ولا سيما ما يتصل منها بأنشطة التنمية.

وإنشاء مناصب في المنظمة، سواء كانت على مستوى عال أو منخفض، هو من اختصاص الدول الأعضاء. وبالمثل فإن الدول الأعضاء، وليس الأمانة العامة، هي التي تحدد أولويات المنظمة. ونصب أعيننا نداء لجنة التنسيق المشتركة لمجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة بلدان عدم الانحياز باستعادة منصب مدير عام التنمية الاقتصادية الدولية بدلاً من إنشاء شريحة بيروقراطية أخرى تتمثل في منصب نائب للأمين العام. يفترض فيه أن يتناول المسائل الإدارية.

ونحن نفهم أن الفريق العامل، بقيادة نائب الرئيس المشاركين، كولين كيتينغ، سفير نيوزيلندا السابق، وبراكافاش شاه، سفير الهند، قد غطى عدداً كبيراً جداً من المسائل دون التوصل بالضرورة إلى اتفاق. وقد رسمت معالم الطريق. ولهذا، ستسع لنا الفرصة، بقيادة الدوّوبة للرئيس، لمعالجة المسائل الحاسمة المتعلقة بإصلاح الجمعية العامة والأمانة العامة، وفضلاً عن ذلك إصلاح منظومة الأمم المتحدة برمتها لكي تخدم بحق مصالح الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء الجالسة هنا في الجمعية العامة.

السيد أيواه (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود، باسم وقد نيجيريا، أن أضم صوتي إلى الوفود الأخرى في الإعراب عن التعاطف مع هندوراس حكومة وشعباً بمناسبة المأساة التي عانت منها مؤخراً.

لقد قطعت الأمم المتحدة شوطاً طويلاً منذ إنشائها عام ١٩٤٥ على طريق التطور بوصفها جهازاً ومحفلاً متعدد الأطراف للمواثيق بين الدول فيما هي

العادل والصفة التمثيلية والشفافية وما إلى ذلك، أكثر مما تهتم بأي اعتبار من اعتبارات الجغرافية - السياسية في تقدير مؤهلات الطامحين في عضوية المجلس.

إن الأمم المتحدة المعززة هي الأمم المتحدة التي تدار بطريقة حسنة، وتكون مسؤولة ومتجاوبة بمعنى الكلمة، وذات تمثيل منصف، وشفافية وكفؤة ومحققة لفعالية التكاليف. ولبلوغ هذا لا بد من زيادة عدد الأعضاء في فئتي عضوية مجلس الأمن، أي فئتي العضوية الدائمة والعضوية غير الدائمة. والأهم من كل شيء أن يكون تشكيل ميزان القوى الملموس في تكوينه معبرا عن واقع عصرنا. وفي هذا الصدد فإن الخلل الناتج عن نقص تمثيل منطقة من المناطق بالقياس إلى غيرها من المناطق، والوضع الشاذ المتمثل في عدم تمثيل مناطق بأكملها، وأفريقيا بالذات، في عضوية المجلس الدائمة إنما هو خلل لا بد من تصحيحه في مجلس الأمن المصلح، وذلك حرصا على توفر صفات الإنصاف والعدالة والمصداقية في الأمم المتحدة.

إن التنمية هي عملية تطور. وهي تتغذى على الفرص والإمكانيات التي يتيحها النمو المتزايد في الأداء الاجتماعي - الاقتصادي. والتنمية المستدامة هي حصيلة تلك الفرص والإمكانيات على فترة ممتدة يستمر فيها الأداء على مستوى الحسن. وفي الجهود الحالية المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة، اعتمدت الأمم المتحدة كثيرا على اعتناق قيم التعاون وتقاسم المسؤولية والشراكة. ومنظومة الأمم المتحدة المعززة يجب أن تزيد إلى أقصى حد من قيمة الترابط بين الاقتصادات والمصلحة المتبادلة في تشارter الخبراء في إطار التعاون بين الشمال والجنوب، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، لدى سعينا لتحقيق التنمية المستدامة.

ولا يسع المرء إلا أن يخلص إلى أن ما يفيد تطور القانون الدولي وتدوينه التدريجي هو الاعتراف بسيادة القوانين الوطنية في تفاعليها بالقانون الدولي المطبق في سلوك الدول؛ وفي الحفاظ على البيئة والتوازن الإيكولوجي؛ وفي احترام حقوق الإنسان الأساسية والحربيات الأساسية؛ وفي الحاجة إلى احتواء

سواء في البوسنة أو في رواندا، في الصومال أو في ليبريا، ألا وهي عجز الأمم المتحدة عن الاستجابة لاستجابة سريعة وملموعة وفعالة وقاطعة لكي تحسم أزمة مستفلحة.

وإذ نقول ذلك، فإننا لا نشكك في أن الأمم المتحدة قد بذلت جهودا. فهذا القول يشكل نقدا زائفا وهاما ولا يمكن تبريره. فجهود الأمم المتحدة ساهمت فعلا في إنقاذ الكثير من الأرواح والممتلكات في كثير من حالات الصراع. ومع ذلك، نقول إنه من المؤكد أن بإمكان الأمم المتحدة أن تحقق نتائج أفضل لو توفرت لدى الدول الأعضاء الإرادة والاستعداد الكافيين لإتاحة الموارد الإنسانية والمادية والمالية واللوجستية اللازمة للأمم المتحدة لكي تدعم الدبلوماسية والوقائية وحفظ السلام وصنع السلام. وقد ثبت أن اللجوء إلى الأسلحة بوصفها وسيلة لفض المنازعات تصرف غير لائق وغير كاف ولا يؤدي إلا إلى زعزعة الاستقرار. ولو تمكن الدول من الاتفاق على أن تحول سيوفها إلى أسنان محاريث حرصا على السلام والأمن والتنمية لكان هذا أنساب ميراث تتركه للأجيال القادمة. وإسهاما قويا منها في تحقيق هدف المنظمة.

وقد أصبحنا نعترف جميرا بأن المبدأ الديمقراطي مبدأ حميد ينم عن المسؤولية والتمثيل الصادق. فهو يعني المشاركة في صنع القرار. وهذه الأسباب وغيرها فإن تحقيق الديمقراطية في الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة وفي طرق عملها لم يعد موضوعا مطروقا فحسب بل أمرا مستصوبا حقا. إن هذا الموضوع لم يصبح فحسب مجالا للخلاف والجدل بل أصبح أيضا موضوعا بالغ الحساسية. وفي الميدان الاقتصادي والاجتماعي نجح المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إلى حد بعيد، في إصلاحاته الهيكلية الرامية إلى إضفاء الكفاءة والشفافية والفعالية على أعماله.

ومن المؤسف أننا لا نستطيع أن نقول نفس الشيء عن مجلس الأمن الذي يتحمل المسؤولية الأساسية عن صون السلام والأمن الدوليين. فالدعوة إلى التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه عانت بشدة من عدم استعداد بعض الدول لعزل هذا المبدأ عن تصور معين لمن يطبق عليه. وأعني بهذا أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تهتم بمبادئ التوزيع

الأمين العام المقرب نتيجة عملية شفافة وقرار ديمقراطي يتخذه جميع الأعضاء الممثلين في الجمعية العامة. ولا يمكن صياغة هيبة الأمم المتحدة ومصداقيتها إلا على أساس هذا المبدأ وذلك الافتراض.

السيد هاسيي أغام (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ينضم وفد بلدي إلى سائر الوفود في الإعراب لهندوراس عن عميق الحزن والتعازي على الناجعة التي نزلت بذلك البلد وشعبه.

وسمحوا لي الآن أن أهنئ رئيس الدورة الخمسين للجمعية العامة، السيد ديوجو فريتاس دو أمارال، بوصفه رئيس الفريق العامل رفيع المستوى المفتوح العضوية المعنى بتعزيز منظومة الأمم المتحدة، ونائب الرئيس، السفير براكاش شاه ممثل الهند، والسفير كولين كيتونغ ممثل نيوزيلندا، على جهودهم الرائعة في قيادة ذلك الفريق. وبالنظر إلى النتائج الهامة التي تحققت حتى الآن، سيكون باستطاعة الفريق العامل، على ما نأمل، أن يختتم بنجاح المهمة التي كلف بها أثناء هذه الدورة.

ونذكر بأن الفريق العامل تداول في دورته الموضوعية الماضية حول ٢٤ موضوعاً رئيسياً في إطار المجالين الرئيسيين المتفق عليهما، وهما الجمعية العامة والأمانة العامة. ومع أنه لم يتم بعد التوصل إلى توافق في الآراء، فإن وفد بلدي يسره أن يلاحظ وجود تلاق في وجهات النظر حول عدد كبير من القضايا التي يشملها هذان المجالان الرئيسيان. ومع ذلك، لا يزال هناك عدد من القضايا الهامة الأخرى التي يتغير بحثها واتخاذ إجراء بشأنها. ومناقشة اليوم تتيح لنا فرصة لنثير بعض هذه المسائل، ولنكرر الإعراب عن موقفنا من مسائل أخرى. وهذه المناقشة ستتجنبنا، فيما نأمل، الحاجة إلى مواصلة أو إطالة النقاش عندما يجتمع الفريق العامل، وبالتالي ستسمح للفريق بالتفاوض حول القضايا بنية البت فيها.

فثمة حاجة إلى تعزيز منظومة الأمم المتحدة وتحديثها لتمكينها من الوفاء على نحو أفضل بولايتها المقررة في الميثاق. وهي بناءً للسلم بجميع جوانبه وتعزيزه والمحافظة عليه، لجميع شعوب العالم. ولدى تعزيز الأمم المتحدة وتحديثها، يجب أن ينصب التركيز

واستئصال ضربات الإرهاب المفرطة والخشائية؛ وفي اعتناق المثل الديمقراطية. ومنظومة الأمم المتحدة المعززة التي تعترف بحكم القانون وتنهض به وتؤكده ينبغي أن تسعى إلى تعزيز المكاسب التي سجلت حتى الآن في هذه الميادين المختلفة من السعي الإنساني.

وتفترض مختلف السيناريوهات التي وصفتها لتوبي أن يعاد تحديد وتشكيل الأجهزة والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة لجعلها قادرة على مواجهة المطالب المنتظرة منها، والوفاء بتوقعات الدول الأعضاء. وعملية إعادة التشكيل هذه تتضمن الجمعية العامة - وهي أعلى هيئة لوضع السياسات في الأمم المتحدة - بما فيها لجانها الرئيسية وهيئاتها الفرعية الأخرى، وأساليب عملها؛ ومجلس الأمن. ذلك النادي الخاص، على ما يبدو، بعوضيته المتمايزة الذي أنسنت إليه مسؤولية صون السلام والأمن الدوليين؛ والمجلس الاقتصادي الاجتماعي؛ والأمانة العامة - بما فيها منصب الأمين العام؛ والأهم من كل شيء قاعدة الموارد المتاحة للمنظمة.

وكما يعرف الجميع، فإن الفريق العامل رفيع المستوى المفتوح العضوية المعنى بتعزيز منظومة الأمم المتحدة يناقش بالفعل هذه المعايير بكل خصوصياتها وتفاصيلها. والوفد النيجيري يقدم مساهماته الخاصة في هذه المناقشة. إلا أن التقدم في الفريق العامل كان بطينا إلى حد بعيد. ولا يسعنا إزاء هذا الوضع إلا أن نحث الفريق العامل ألا ينغمى في مناقشات لا نهاية لها، وأن يضاعف جهوده ليأتي لنا بتصويتات محددة تكون ناجحة ويمكن تنفيذها حتى تتمكن الأمم المتحدة من دخول ألف سنة المقبلة كمنظمة كفؤة وفعالة وسلسة القيادات.

ولا يفوتي أن أختتم كلمتي دون الإشارة إلى المناقشات، أو الممارسات، المتعلقة بتعيين الأمين العام المقبل، ودور الجمعية العامة. فتمشيا مع أحكام الميثاق، تعين الجمعية العامة الأمين العام بناءً على توصية من مجلس الأمن. وبعبارة أخرى أن المسؤولية الأخيرة عن تعيين أي أمين عام إنما تقع فعلاً على عاتق الجمعية العامة. وبالتالي لا يجوز للجمعية العامة أن تتنازل عن هذه المسؤولية لأية هيئة أخرى أو جهاز آخر، بما في ذلك مجلس الأمن. والأهم من ذلك هو أن يكون تعيين

بوصفها الهيئة الأكثر عالمية تظل هيئة الإشراف العام، إن لم تكن الهيئة العليا.

وتحديث الجمعية العامة ينطوي على ترتيب أولويات عملها وترشيد وسائل عملها. وقد أحرز الفريق العامل تقدماً كبيراً في هذا المجال، ونأمل أن يتتسنى إحراز تقدم أكبر خلال هذه الدورة.

وفي ضوء مهمة الإشراف العام التي للجمعية العامة، يجب أن تقوم بدور جاد في تطبيق المادة ٩٧ من الميثاق التي تتناول تعيين الأمين العام. فينبغي للجمعية العامة أن تشتراكاً تماماً في عملية الاختيار؛ ولا يمكن أن تكون هيئة وظيفتها الوحيدة هي التأييد الروتيني لقرار اتخاذ في مكان آخر. والدول الأعضاء في الأمم المتحدة، باشتراكها اشتراكاً كاملاً واطلاعها التام على الأمور ستكتفى أن تصبح عملية اختيار وتعيين الأمين العام عملية شفافة وديمقراطية.

في الفريق العامل، اقترح ماليزيا أن يعين الأمين العام لفترة واحدة غير قابلة للتتجديد، ربما لمدة ست سنوات أو سبع سنوات. ووفد بلدي يذكر بأن الأمين العام السابق، السيد بييريز دي كوييار نفسه، دافع ببلاغة عن الفترة الواحدة غير القابلة للتتجديد. كما دافعنا نحن أيضاً عن إدراج نص يتعلق بإنهاء خدمة الأمين العام، وذلك على النحو المنصوص عليه في جميع دساتير الدول الأعضاء تقريباً.

فيما يتعلق بمسألة الإدارة العليا، يرى وفد بلدي أننا ينبغي أن ننظر بجدية في إنشاء وظيفة نائب الأمين العام للشؤون الإنمائية. وقد أنشئت بالفعل وظيفة مماثلة، على مستوى مدير عام، بمقتضى قرار الجمعية العامة في الماضي، لكن الوظيفة ألغيت بعد ذلك. ومع أنه ينبغي تجنب الإفراط في خوض الأجهزة الحكومية الدولية في دقائق إدارة الأمانة العامة، فإن الآلية الحكومية الدولية والأمانة العامة يجب أن تعامل معاً بشكل وثيق. وينبغي ألا يكون هناك تنافس على الاختصاص، كما ينبغي للأمانة العامة أن تنفذ بالكامل وفي الوقت المناسب المهام المنشأة بواسطة العملية الحكومية الدولية.

على تعزيز شرعيتها ومعالجة أوجه الإجحاف في عمليات صنع القرار فيها، والنهاض بكفاءتها وفعاليتها لجعلها أكثر قدرة على تلبية احتياجات أصحابها المتغيرة والمعقدة. ذلك أن الهدف النهائي للإصلاح لا يمكن قصره على خفض التكاليف أو مجرد التصدي للأزمة المالية الراهنة.

إن الجمعية العامة هي الجهاز الأكثر ديمقراطية والهيئة العالمية الوحيدة في منظومة الأمم المتحدة، حيث أن جميع الدول الأعضاء ممثلة فيها على قدم المساواة، وفيها تنظر جميع المسائل في سياق شامل. وبصرف النظر عن سلطاتها ووظائفها التي يملئها عليها الميثاق، فإن دورها قد تضاءل، للأسف، نتيجة جهود تبذلها أجهزة رئيسية أخرى للتعدي على مجالات اختصاص الجمعية العامة. والمهمة والتحدي الماثلين أمامنا الآن هما أن نمنع هذا التضاؤل ونعكس اتجاه التعدي وذلك بتجدد حيوية الجمعية العامة وتحديتها.

والجمعية العامة، بوصفها الهيئة الأكثر ديمقراطية وعالمية، ينبغي لها - عند تأكيدها لسلطاتها التي يمنحها إليها الميثاق، أن تتمسك بوضوح بالمادة ١٥ التي تنص على ما يلي:

"تلتقي الجمعية العامة تقارير سنوية وأخرى خاصة من مجلس الأمن وتنظر فيها، وتتضمن هذه التقارير بياناً عن التدابير التي يكون مجلس الأمن قد قررها أو اتخذها لحفظ السلم والأمن الدولي.

"تلتقي الجمعية العامة تقارير من الفروع الأخرى للأمم المتحدة وتنظر فيها".

والجمعية العامة ينبغي أن تصر على التنفيذ الكامل لأحكام هذه المادة. وإثر تقديم هذه التقارير كلها في الوقت المناسب، يجب أن تنظر الجمعية فيها بجدية وأن تعلن ما تراه، وبخاصة عن طريق إصدار القرارات ذات الصلة. ومناقشات هذه التقارير ينبغي أن تصبح من الملامح الرئيسية لعمل الجمعية، وبذلك يصبح أمراً صريحاً ما ظل مفهوماً ضمناً أي أن الجمعية العامة

الأمن التقليدية في ذلك المكتب لا تتمشى مع هذا المبدأ. وحيثما تؤيد الجمعية تمثيل أعضاء دائمين في هيئات الأمم المتحدة، يصبح عليهم أن ينعوا بمسؤولياتهم، شأنهم شأن سائر الأعضاء، مثل ذلك قيامهم بدور نواب رئيس هذه الجمعية.

وينبغي للفريق العامل أن يدرس أيضاً عن كثب تشكيل لجنة وثائق التفويض، وكذلك العملية التي تؤدي إلى انتخاب أعضائها. وماليزيا لن تعارض تركيز المناقشة العامة في أسلوب عين مع وضع مبادئ توجيهية

إن المادة ١٠١ من الميثاق تؤيد مبدأ التمثيل الخلفي المنصف في التعيينات للوظائف العليا في الأمانة العامة. وهذا المبدأ، وكذلك مفهوم الخدمة المدنية الدولية، سيعرضان لخطر كبير إذا ما خدم الموظفون المغارون الأمم المتحدة بأعداد متزايدة نتيجة لتخفيض بالميزانية. ولا يمكننا أن نقبل وضعاً يكون فيه أكثر من ٨٠ في المائة من موظفي أقسام معينة في الأمانة العامة مغارين من دولأعضاء. وبينما نحن مستعدون للاعتراف بالخبرة والمهارات الخاصة التي قد يضفي بها هذه المنظمة بعض الموظفين المغارين، فلا بد أن نعي الآثار المترتبة على ذلك على المديين التقصير والطويل. ويجب وضع مبادئ توجيهية واضحة تبين الحد الأقصى لاستخدام الموظفين المغارين وفترة خدمتهم، التي ينبغي أن تكون قصيرة.

إن وفد بلدي يؤيد تأييداً حاراً تنظيم وإصلاح الأمم المتحدة. إلا أنه يجب علينا أن تكون حذرين بحيث لا يكون "التحجيم الصحيح" أو تقليص الحجم انتقائياً ويراد به تحقيق مصالح محددة. إن تدابير التبسيط وتوفير النفقات ينبغي تنفيذها بطريقة شاملة سواء في مجلس الأمن، أو الأمانة العامة أو الأجهزة والهيئات الرئيسية الأخرى التابعة لمنظمة الأمم المتحدة. ويجب لا نسمح بقصر التخفيضات على المجالات التي تتصل بالتنمية.

إن الاستخدام الصحيح للتكنولوجيا في الوقت المناسب أمر من شأنه أن يعزز الإنتاجية ويسهم في التوفير. وفي عصر الابتكار الفني هذا تصبح تكنولوجيا المعلومات، بشكل متزايد وسريع، أداة هامة للإدارة. ووفد بلدي يؤيد جميع المساعي الرامية إلى وضع خطة لتقنيات المعلومات لتحقيق وصول جميعبعثات عن طريق الاتصال بالحاسوب إلى الوثائق والمعلومات الضرورية الخاصة بالأمم المتحدة. وبالنظر إلى تفاوت قدرات الدول الأعضاء، يجب بذل جهود لضمان وصول الجميع إلى تلك التسهيلات الحديثة.

إن وفد بلدي يؤيد الجهد الرامي إلى تعزيز مكتب الجمعية لضمان دوره الفعال في تنظيم عمل الجمعية العامة. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق مبدأ الإشراك والشراكة بدلاً من مبدأ القصر. وبالتالي فإنه من الواضح أن عضوية الأعضاء الدائمين في مجلس

لقائمة المتكلمين. والنظام الراهن غير موضوعي إلى حد كبير ويعرض الأمانة العامة لجميع أشكال الضغوط والتلاعب.

وأخيرا، يعتبر وفد بلدي أن من الضروري تعزيز مكتب رئيس الجمعية العامة، أقولها بصرف النظر عن حاجتي الواضحة، بوصفني عضوا في الوفد الماليزي، لأن أكون متحفظا في الحديث عن هذه المسألة خلال هذه الدورة. ونحن نعتقد، أنه بغض النظر عن الاحتياج إلى موارد إضافية فإن للرئيس دورا هاما يقوم به في إنشاء آلية منتظمة للمشاورات مع رؤساء الأجهزة الأخرى، وبخاصة رئيسا مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

برنامج الأعمال

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أذكر الأعضاء بأنه، كما أعلن في عدد اليومية الصادر اليوم، سيجتمع مكتب الجمعية يوم الأربعاء الموافق ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر الساعة ٩/٣٠ في القاعة ٤ للنظر في طلبين لإدراج بنددين إضافيين على جدول أعمال الدورة الراهنة للجمعية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠